بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرمـــــــــوك
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم الاقتصـــــــــاد

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي

دراسة تطبيقية على الأردن

للفترة 1976 – 2003

إعداد
زياد محمد عرفات أبو ليلى

إشراف
الدكتورة زكيه مشعل

حقل التخصص - الاقتصاد

2005 – 2004

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم الاقتصاد

" اثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الأردن للفترة ١٩٧٦-٢٠٠٣"

إعداد

زياد محمد أبوليلى

بكالوريوس اقتصاد- جامعة اليرموك-٢٠٠٣

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد

جامعة اليرموك

لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتورة زكية مشعل	مشرفاً رئيساً	....
الأستاذ الدكتور رياض المومني	عضواً	....
الدكتور سعيد الخطيب	عضواً	....
الأستاذ الدكتور رائف توفيق	عضواً	....

٢٠٠٥ م

الإهداء

إلى من أنار دربي حباً وعطاء

إلى الشمس التي لا تغيب

اهدي هذا الجهد المتواضع

الشكر والتقدير

لا يسعني بعد الانتهاء من هذا الجهد إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لأساتذتي الأفاضل في قسم الاقتصاد، واللذين كان لهم الفضل علي طوال مسيرتي التعليمية.

اخص بالذكر الدكتورة زكية مشعل والتي تفضلت مشكورة بالإشراف على هذه الرسالة، حيث كان لآرائها القيمة الدور الأكبر في إتمامها.

ولا يسعني أيضا إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور رياض المومني والدكتور سعيد الخطيب والأستاذ الدكتور رائف توفيق على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وتحمل أعباء قراءتها وتصويبها بما يضمن إثرائها وإظهارها بالشكل العلمي اللائق.

ولا أنسى كل الزملاء والزميلات والأصدقاء اللذين رافقوني في مسيرتي وما كان لهم من اثر علي.

الباحث

زياد محمد أبوليلى

المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

فهرس الملاحق

الملخص

تهدف الدراسة إلى قياس وتحليل اثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي الأردني، بالاعتماد على سلاسل زمنية من عام 1976 وحتى عام 2003. وتعتمد الدراسة على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) ومتجه الانحدار الذاتي (VAR) لتحقيق هذا الهدف. حيث تشير نتائج اختبار استقرار البيانات (ADF) إلى استقرار جميع المتغيرات في المستوى (باستثناء رأس المال المحلي، حيث وجد انه مستقر عند الفرق الأول). وبعد تقدير متجه الانحدار الذاتي تبين أن المستوردات والاستثمار الأجنبي المباشر يؤديان إلى نمو اقتصادي في الأردن. بالإضافة إلى ذلك، أشارت الدراسة إلى وجود علاقة سببية متبادلة بين المستوردات والاستثمار الأجنبي المباشر، وأحادية الاتجاه من الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه رأس المال المحلي، ومن المستوردات باتجاه رأس المال المحلي.

كما وتشير نتائج طريقة المربعات الصغرى إلى أن مرونة الإنتاج للاستثمار الأجنبي المباشر تساوي (0.036) ومرونة المستوردات تساوي (0.684) في حين أن مساهمة رأس المال المحلي (0.349).

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، المستوردات، النمو الاقتصادي، الأردن.

الفصل الأول

المقدمة

الفصل الأول

المقدمة

1-1 تمهيد

يتسم هذا العصر بالانفتاح، وعولمة الأنشطة الاجتماعية المتعلقة بمختلف مجالات الحياة، وعدم ادخار أي جهد في سبيل تحقيق هذا الهدف، الأمر الذي بات يؤكد على مقولة " العالم قرية صغيرة"، ليس حسب مقاييس الحجم والمسافة، بل من خلال مقياس سهولة تدويل الأنشطة ونشر الإغراض المختلفة لتحقيق الأهداف المرجوة من مختلف نواحي الأرض. والاقتصاد كباقي المجالات تأثر واثر بالانفتاح، بل أصبح أهم ما يؤثر به الانفتاح.

ويؤثر الانفتاح على الاقتصاد من خلال بعدين رئيسيين: البعد الأول تحرير تجارة السلع والخدمات، ويركز هذا البعد على دور حرية التجارة الخارجية في الاقتصاد، من خلال شقي التجارة الصادرات والمستوردات، أما البعد الأخر فهو حرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول، ويركز هذا البعد بشكل خاص على انتقال رأس المال، واحد أهم أشكال انتقال رأس المال بشكل دولي الاستثمار الأجنبي المباشر.

هذا وتؤثر عملية الانفتاح الاقتصادي على النمو، حيث يعمل تدفق رأس المال واستيراد التكنولوجيا على تضييق الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وذلك لاعتبار المستوردات والاستثمارات الأجنبية أهم عوامل نقل التكنولوجيا الحديثة إلى الدول الفقيرة، بالإضافة إلى دور الصادرات في توفير العملات الأجنبية الضرورية لاستيراد التكنولوجيا اللازمة في المشاريع الاستثمارية المحلية (Marwah and Tavakoli, 2004).

ولقد شهدت السنوات الماضية تطورا سريعا في مجال عولمة الأنشطة الاقتصادية، ضمن سياق تحرير العلاقات الاقتصادية الدولية، والتي أدت إلى نمو ملحوظ في مجال تبادل السلع والخدمات وانتقال عناصر الإنتاج. ونتيجة لهذا التقدم وتحرير أسواق رؤوس الأموال واتفاقيات التجارة فقد شهدت الفترة (1980 - 1990) زيادة كبيرة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة للدول المتقدمة. أما فيما يخص الدول النامية، فقد تزايد حجم رأس المال المتدفق إليها خلال عقد التسعينيات، وتحولت هذه التدفقات من قروض خارجية إلى استثمارات أجنبية مباشرة وغير مباشرة.

ويبذل الأردن جهودا حثيثة في مجال استبعاد القيود على حركة رؤوس الأموال، ومنح حوافز للمستثمرين الأجانب (المستثمر غير الأردني) باعتبار رأس المال الأجنبي وسيلة هامة

لزيادة تراكم رأس المال الحقيقي في بلد نام ذو موارد مالية محدودة بهدف التطوير الاقتصادي (جميل،2002).

"وفي سبيل ذلك اتخذت الحكومة الأردنية مجموعة من الإجراءات والتعديلات على القوانين المعمول بها، حيث مرت سياسة تحرير التجارة في الأردن بثلاث مراحل أساسية، تتمثل بما يلي:

1. سياسة إحلال المستوردات (فترة الثمانينات).
2. سياسة تشجيع الصادرات (بداية التسعينات).
3. سياسة الانفتاح والتحرير الاقتصادي (1995- لغاية الآن).

وفي ظل الانفتاح والتحرر الاقتصادي قدمت الحكومة الأردنية مجموعة من الحوافز والتسهيلات للمشاريع الاستثمارية، فقد صدرت في الأردن عدة قوانين تحفز هذه الاستثمارات، وعدلت هذه القوانين في فترات متلاحقة بما يتناسب مع المستجدات التي طرأت على الساحة المحلية والعالمية، وتوخيا لاستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات المحلية والأجنبية" (حموري، بلال).

وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها الأردن، فلا زال تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليه محدودا، قياسا بحاجة الأردن للموارد الأجنبية ومقارنة مع تدفقات هذا الاستثمار نحو المناطق الأكثر جذبا له. فقد بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المتدفق للأردن في عام 2000 حوالي (554.24) مليون دينار كأعلى مستوى أي ما نسبته (43.9%) من إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وذلك نتيجة لعمليات الخصخصة التي تمت خلال هذا العام. في حين انخفض حجم الاستثمار الأجنبي في عام 2003 إلى (266.73) مليون دينار بنسبة (19%) من إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

إن نمو الاستثمار الأجنبي المباشر قد أنعش الجدل الدائر حول اثر هذه الاستثمارات على الدولة المضيفة، فعلى جانب المنافع ناقش العديد من الباحثين أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للنمو الاقتصادي، ودوره الهام في خلق بيئة اقتصادية مثلى. كما لا يمكن أن ننكر منافع الدول المستقبلة من الاستثمار الأجنبي المباشر، والمتمثلة باستفادة المؤسسات المحلية من نشر التكنولوجيا، وانتقال الخبرات من الدول المتقدمة، كما يتوقع من الاستثمار الأجنبي المباشر تعزيز الإنتاجية، ونمو الإنتاج عن طريق زيادة التنافسية في القطاعات التي يدخلها، كما أن للاستثمار الأجنبي المباشر اثر مرغوب على تراكم رأس المال (Dutt, 1998).

وشهد العقد الأخير عدد من الدراسات المهتمة بتحديد دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي، ومن هذه الدراسات مسح قام به دي ميلو (De Mello,1997) حيث وجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال قناتين؛ الأولى من خلال دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تشجيع تبني تكنولوجيا جديدة في عمليات الإنتاج. أما الثانية

فمن خلال دور الاستثمار الأجنبي المباشر في انتقال المعرفة وذلك من خلال تدريب العمالة وإكسابهم المهارات وتقديم ممارسات الإدارة البديلة وتحسين الأوضاع التنظيمية.

لكن على الجانب الأخر يمكن أن يخلق الاستثمار الأجنبي المباشر مشاكل في الاقتصاد، وذلك من خلال زيادة حجم المستوردات والتي غالبا ما ترتبط بمدخلات الإنتاج للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ومن سلبياته المحتملة العجز التجاري، بالإضافة إلى تدهور الميزان المدفوعات نتيجة لتحويل الأرباح للخارج (Todaro and Smith, 2003).

كما يرى زهانج (Zhang, 2001) انه وعلى الرغم من دور الاستثمار الأجنبي في تضييق الفجوة بين الادخار المحلي والاستثمار، فإن الاستثمار الأجنبي يمكن أن يزاحم الادخار المحلي ويقلل الاستثمار الوطني، بالإضافة إلى تقليل إيرادات الاقتصاد من العملات الأجنبية في المدى الطويل، كما أن مساهمة المؤسسات الأجنبية للإيرادات الحكومية تنخفض بشكل مستمر، كما وتسيطر المؤسسات الأجنبية في بعض الأحيان على التكنولوجيا الأجنبية وعلى السوق المحلي، مما يمنع تطوير المصادر المحلية خاصة التي تفتقر إلى مثل هذه المهارات.

في الوقت الحاضر هناك العديد من الدراسات التي أثبتت العلاقة الطردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في البلد المضيف. على أية حال، كما في العديد من الحقول الأخرى لاقتصاديات التنمية، ليس هناك اتفاق نهائي حول الارتباط الايجابي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وحتى لو قبلنا بوجود هذه العلاقة الايجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، يبقى تحديد اتجاه العلاقة السببية المتجهة أمرا ضروريا، هل الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي لنمو اقتصادي أو أن النمو الاقتصادي يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

لكل هذه الأسباب ولتحليل اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البلد المضيف. تقوم هذه الدراسة بتحليل اثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة الزمنية (1976-2003)، وتحديد اتجاه العلاقة السببية المحتملة بين المتغيرات الرئيسة في الدراسة بإتباع الأسلوب المعروف باختبار Causality test.

2-1 مشكلة الدراسة

تبرز مشكلة الدراسة من خلال السعي الحثيث من قبل دول العالم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وانكباب العديد من الباحثين على دراسة اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد الدولة المصدرة والدولة المضيفة. وعلى الرغم من تعدد الدراسات التي اهتمت بدراسة اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، إلا انها جميعا لم تتفق على نتيجة واحدة سواء في الدولة المضيفة أو الدولة المصدره.

أما بالنسبة للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة بشكل عام، والمستوردات بشكل خاص، فلم تتوصل الدراسات التطبيقية ولا العلاقات النظرية القديمة منها و الحديثة الى نتيجة محددة تحكم هذه العلاقة المعقدة.

وتأتي هذه الدراسة منسجمة مع الواقع الاقتصادي في الأردن وتتماشى مع الاهتمام الحكومي بهذا الموضوع، حيث أن موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من المواضيع التي تلقى رواجاً واضحاً من قبل الحكومة والاقتصاديين، خاصة مع انخفاض حجم رؤوس الأموال الأجنبية الأخرى (القروض والمساعدات)، لذلك كان لابد من دراسة اثر هذا العامل على النمو الاقتصادي في الأردن، وعلاقته مع المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

ويظهر جليا من العرض السابق وفي حدود علم الباحث عدم وجود دليل واضح، ولا اتفاق بين الدراسات، حول طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة، وبين النمو الاقتصادي والمستوردات من جهة أخرى. لذلك جاءت هذه الدراسة لإعادة تقييم العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات والنمو الاقتصادي، وتحديد اتجاه هذه العلاقة في الأردن خلال الفترة الزمنية (1976 – 2003).

3-1 هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة لإعادة تقييم دور مصادر النمو الخارجية، وبشكل محدد المستوردات والاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الأردني للفترة (1976-2003)، وللتعرف على ذلك واسوه ببعض الدراسات فقد تم تحليل وتقييم بعض العلاقات والمعادلات الإحصائية، بالاعتماد على سلاسل زمنية للمتغيرات والتي غطت فترة الدراسة، وذلك بعد التأكد من استقرار البيانات واتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان مصداقية النتائج.

كما تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الثانوية:

- التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث طبيعته واتجاهاته والعوامل المؤثرة فيه، وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.
- التعرف على التركيب السلعي للمستوردات وتوزيعها الجغرافي، ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي في الأردن.
- تحديد اتجاه العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر، والمستوردات والنمو الاقتصادي في الأردن.

7-1 تنظيم الدراسة

تتكون الدراسة من خمسة فصول، حيث تناقش الدراسة الإطار النظري للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والتجارة بشكل عام، والمستوردات بشكل خاص، بالإضافة إلى استعراض مجموعة من الدراسات السابقة حول هذا الموضوع في الفصل الثاني، وتعرض الدراسة واقع الاستثمار الأجنبي في الأردن من حيث حجمه، محدداته، والجهود المبذولة من اجل استقطاب اكبر للاستثمار الأجنبي المباشر، وتقديم دراسة وصفية حول المستوردات وأهميتها في الاقتصاد الأردني، مع الإشارة إلى دور الانفتاح الاقتصادي على الأردن في الفصل الثالث. وفي الفصل الرابع تقدم الدراسة تقديرا لشكل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والمستوردات، حيث يتم تقدير النموذج القياسي وتحليل نتائجه، وفي الجزء الأخير من الدراسة تقوم باستعراض النتائج بالإضافة إلى التوصيات المقترحة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

يتناول هذا الفصل الإطار النظري والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، ابتداء بالمقدمة التي تعرض مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ومكوناته والنظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول، مرورا بالإطار النظري الذي يحكم العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والمستوردات، وانتهاءً بالدراسات السابقة التي استندت إليها هذه الدراسة في تحليلها.

2-1 مقدمة

لقد اثبت الواقع بما لا يدع مجالا للشك فشل تجارب التنمية التي اعتمدت على الاقتراض الخارجي خلال العقود الثلاثة الماضية في معظم الدول النامية، ومرد هذا الفشل في حقيقة الأمر هو طبيعة هذه القروض من ناحية، وكيفية استخدامها من جانب الدول المتلقية لها من ناحية ثانية، والأعباء المترتبة عليها من ناحية أخرى. ومن هذا المنطلق فقد بات من الواضح أهمية البحث عن البديل الملائم لتمويل برامج التنمية وتطوير الهيكل الصناعي في هذه الدول. ولعل ما أحرزته مجموعة الدول التي يطلق عليها الدول حديثة العهد بالتصنيع من تطوير وتنمية اقتصادية اعتمادا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة دافع جيد لضرورة دراسة هذا البديل (المهدي, 2003).

2-1-1 مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر FDI

تعددت التعريفات المتعلقة بمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى الرغم من هذا التعدد إلا أن جميعها تدور حول مجموعة من العناصر الأساسية التي يجب أن تتوفر لإمكانية اعتبار الاستثمار الأجنبي استثمارا مباشرا, ومن هذه التعريفات تعريف سالفاتور (Salvatore, 2001) والذي عرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه عملية استثمار حقيقي في المصانع، والسلع الرأسمالية، والأرض والأصول الثابتة، ويتضمن ذلك رأس المال والإدارة، حيث يحتفظ المستثمر بحق السيطرة واستعمال رأس المال المستثمر.

ويأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكل إقامة شركة، أو إعادة شراء كلي أو جزئي لشركة قائمة في دولة أجنبية، سواء أكانت الشركة تمثل فروعا للإنتاج أم للتسويق أم للبيع أم لأي نوع من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي، موزعة أنشطتها على عدد من الدول الأجنبية. والشكل الذي يميز الاستثمار الأجنبي المباشر من غيره من الاستثمارات الأجنبية الأخرى، هو سيطرة المستثمر

الأجنبي على رأس المال والتقنيـة والإدارة، ومهارات التسويق المختلفة لترويج المشروع من ناحية تجاريه (جميل،1999).

وترى بعض المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي انه لكي يكون الاستثمار الأجنبي مباشرا يجب أن يملك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من كامل أسهم المشروع، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة.

لذلك فان العناصر الأساسية التي يجب أن تتوفر في الاستثمار الأجنبي المباشر، هو أن يكون استثمار أجنبي حقيقي، يجيز للمستثمر أدارة أمواله وحق السيطرة عليها.

ويتبين مما سبق أن الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف عن الاستثمار في الأوراق المالية، حيث ينطوي الاستثمار في الأوراق المالية على تملك الأفراد أو الهيئات والشركات على بعض الأوراق المالية، دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري. ويعتبر الاستثمار في الأوراق المالية استثمارا قصير الأجل بالمقارنة مع الاستثمار الأجنبي المباشر (أبوقحف،1991).

2-1-2 مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر

يأخذ الاستثمار الأجنبي عدة أشكال، لا تعتبر جميعها استثمارًا أجنبيا مباشرا، وحسب تصنيف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD فان أشكال الاستثمار الأجنبي يمكن أن تصنف كاستثمار مباشر عندما تتضمن ما يلي:

1. المساهمة برأس المال (Equity Capital).
2. العائدات المعاد استثمارها (Reinvested Earnings).
3. رؤوس أموال أخرى، مثل القروض الداخلية (Intra-Company Loans) والتي تعبر عن القروض الممنوحة من قبل الشركة الأم لأفرعها الخارجية.

3-1-2 النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت المحاولات النظرية الهادفة لتفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول، حيث عزت بعض هذه المحاولات حركة الاستثمار الأجنبي المباشر لأسباب اقتصادية، بينما ربط بعضها الأخر بين الأسباب الاقتصادية والسياسية، فيما حاول بعض الاقتصاديين في الدول النامية ايلاء اهتمام خاص لجانب الطلب. ويتوقع من نظرية الاستثمار الأجنبي المباشر أن تجيب عن ثلاث مسائل أساسية هي:

1. لماذا تسافر الشركات للخارج كشركات استثمار مباشر؟

2. كيف تتنافس المؤسسات الأجنبية بنجاح مع المؤسسات المحلية، والتي تملك ميزة العمل في بيئة محلية؟
3. لماذا تختار الشركات الدخول إلى البلدان الأجنبية كمنتجه بدلا من مصدره؟

ولقد صنف السامرائي (2001) في مؤتمر العولمة وأبعادها الاقتصادية المنعقد بجامعة الزرقاء الأهلية هذه النظريات إلى أربعة أقسام هي :

1. **النظريات المستندة إلى الأسواق الكاملة Perfect Market**: تعتبر هذه النظريات تطويرا لافتراضات ريكاردو في التكاليف النسبية، واعتبار أن دافع حركة الاستثمار إلى الخارج هو تحقيق العائد بسبب الفروقات في المردود. واستند التحليل إلى افتراض وجود أسواق كاملة تسمح بحركة رأس المال بكل حرية بين الدول.
2. **النظريات المستندة إلى عدم اكتمال السوق Market Imperfection**: والتي جاءت نتيجة لتجاهل النظريات السابقة لافتراضات عدم اكتمال السوق، خاصة أن الواقع العملي يشير إلى أن معظم حركات رأس المال دوليا لا تتم في أجواء المنافسة الكاملة، كما أنها لا تتم لتحقيق عوائد مرتفعة فقط. لذلك كله بدأ الاقتصاديون في التركيز على خصائص المؤسسات متعددة الجنسيات MNCs*، وهيكل السوق للوصول إلى تفسير دوافع حركة الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي مقدمة هذه النظريات التي برزت في هذا الاتجاه نظرية التنظيم الصناعي والتي تستند إلى حقيقة إن المزايا التي تمتلكها هذه المؤسسات (التكنولوجيا، القدرات التسويقية، التمويل،...) مقابل ضعف ذلك لدى الشركات المحلية في الدول المضيفة، تدفع نحو تدويل نشاطات المؤسسات متعددة الجنسيات من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.

   أما النظرية الثانية فهي نظرية الموقع التي تهتم بالعوامل الموقعية أو البيئية التي تفسر تباين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول، حيث يمتلك البلد المضيف مزايا الموقع حينما تتوفر الشروط الخاصة بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. يلي ذلك نظرية احتكار القلة، والتي تستند إلى تفسير السلوك الأساس للمؤسسات متعددة الجنسيات المتمثل باحتكار القلة، حيث تعمد تلك الشركات للاستثمار المباشر حينما تحين لها فرصة استغلال ميزة احتكارية تتمتع بها.
3. **النظريات المستندة إلى التحليل الكمي**: ومن هذه النظريات نموذج دورة المنتج التي تستند إلى افتراض أن معظم المنتجات تبدأ من ابتكار المنتج، وتنتهي مع تحوله إلى منتج قديم لا يمتلك المبتكر وسيلة إنتاجه مرورا بظهور المنتجين المنافسين. أما النموذج الثاني فهو مسار

* Multinational Corporations.

الاستثمار - التنمية الذي يستند إلى فرضية أن حركة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج والتوازن بينهما يعتمد على مستوى التنمية في ذلك البلد.

4. نظرية جانب الطلب: اعتمد النظام الرأسمالي منذ البداية الاستثمار في الدول النامية كآلية ثابتة اعتمادا على ما هو متاح من عوامل الطلب في هذه الدول، لتصريف الفوائض من اجل تعزيز النمو الرأسمالي، ولمواجهة النقص في تراكم رأس المال الناتج عن تدهور معدلات الأرباح. وكانت استثماراته في هذه الدول ليس بسبب الرغبة في المساهمة في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية بل بهدف استغلال عنصر العمل الرخيص والمواد الخام والاستفادة من أسواقها الواسعة لتصريف منتجاتها، إضافة إلى استثمار فائض رؤوس الأموال بعوائد عالية.

4-1-2 محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

تشير الإحصائيات المختلفة إلى التباين بين الدول في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إليها، ونظرا إلى أهمية هذا المصدر ودوره في تكوين رأس المال والنمو الاقتصادي، اتجهت الدراسات لاختبار وفحص أسباب هذا التباين – محددات الاستثمار الأجنبي المباشر- للتركيز على هذه العوامل في اقتصاديات بلدانهم وغيرها من الدول.

وركزت بعض هذه الدراسات على متغير معين، في حين تناول بعضها الأخر مجموعة من المتغيرات لتفسير سبب اختلاف الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول، ومن هذه الدراسات دراسة اسيدو (Asiedu, 2003) والتي خلصت إلى أهمية الاستقرار السياسي والاقتصادي، والكفاءة المؤسسية، والتنظيم الجيد في تحديد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، وعدم اعتماد هذا النوع من الاستثمار المتجه إلى إفريقيا على المصادر الطبيعية، حيث يمكن أن تلعب الحكومات دوراً مهماً في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك عن طريق تطبيق السياسات التي تحفز الاستقرار الاقتصادي، وكبح الفساد وتطوير الأطر القانونية والحد من عدم الاستقرار السياسي.

كما تناول مارينو (Marino, 2000)، وكانديرو (Kandiero, 2003)، اثر سياسات التحرر والانفتاح الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أشار مارينو إلى الارتباط الايجابي بين الاستثمار الأجنبي ودرجة الانفتاح الاقتصادي، وهذا الارتباط غير مشروط بامتلاك الدولة الحد الأدنى من رأس المال، في حين أكد كانديرو على استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر للانفتاح الاقتصادي في الاقتصاد ككل، وفي قطاع الخدمات بشكل خاص، وذلك لارتفاع الحماية في هذا القطاع.

في حين ركز اسلن وزملاؤه (Aslan et al, 2004) على دور صحة السكان باعتبارها مكون تكميلي لرأس المال البشري في الدول النامية، واستخدمت الدراسة بيانات من 74 دولة من بينها الأردن، شملت الفترة (1980-2000)، وأشارت النتائج إلى الأثر الايجابي والمعنوي للصحة على تدفق رأس المال الأجنبي للدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط، وتضمنت النتائج إن زيادة بمقدار سنة في العمر المتوقع (استخدمت الدراسة العمر المتوقع عند الولادة للإشارة إلى صحة السكان) تساهم بحوالي 9% من الزيادة في إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق للدول متوسطة ومنخفضة الدخل، بينما لم تظهر الدراسة مساهمة لتحسن الصحة على جاذبية الدول مرتفعة الدخل للمستثمر الأجنبي.

وتحت عنوان محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني قدم غرايبة والعزام (1997) دراسة هدفت لتحليل واقع الاقتصاد الأردني لقياس المؤثرات التي تجذب الاستثمارات الأجنبية، وأشارت الدراسة إلى أن الدخل القومي ونموه، والاستقرار السياسي، وشروط التجارة وأسعار الصرف المحلية، ذات أهمية بالغة في جذب الاستثمارات الأجنبية.

يتبين من العرض السابق أن صفات الدولة المضيفة من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، من حيث هيكل التكاليف، واختلاف العوائد، ونمو السوق والخصائص المؤسسية. وفي معرض الحديث عن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لابد من الإشارة إلى أن المؤسسات متعددة الجنسيات تنجذب للاستثمار في الخارج إذا ما تمتعت الدولة المضيفة بالاستقرار الاقتصادي والسياسي، كما تنظر إلى البنى التحتية، والى نظام التجارة والاستثمار السائد في الدولة، وحقوق الملكية والمستوى التعليمي، أي أن هذه العوامل تؤثر في قرار المستثمر، وتعتمد هذه العوامل على قدرة الدولة في امتصاص الاستثمار، والتي تعتمد تباعا على النمو المحتمل للدولة المضيفة وقدرتها التصديرية (Thirlwall, 1999).

وضمن نفس السياق، وحسب تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD للعام 2003 فان محددات الاستثمار الأجنبي المباشر المتعلقة بالدولة المضيفة تتضمن ما يلي:

1. السياسة الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر:
   - ✓ الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.
   - ✓ قواعد الدخول والخروج.
   - ✓ معايير معاملة المؤسسات الأجنبية.
   - ✓ هيكل السوق.
   - ✓ سياسة الخصخصة.

- ✓ السياسة التجارية، وعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر مع سياسة التجارة.
- ✓ السياسة الضريبية.

2. محددات اقتصادية:

- ✓ البحث عن الأسواق: وتتأثر بحجم السوق ومتوسط دخل الفرد، ونمو السوق وسهولة الوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية، وتركيب السوق بالإضافة إلى رغبات المستهلكين وتوجهاتهم.
- ✓ البحث عن المصادر: وتتضمن المصادر المواد الأولية واليد العاملة غير المتخصصة الرخيصة، واليد المؤهلة والتكنولوجيا والعلامات التجارية والبنى التحتية.
- ✓ البحث عن الكفاءة: وتتضمن كلفة المصادر والأصول المدرجة في النقطة السابقة، وتكاليف المدخلات الأخرى مثل تكلفة النقل والاتصال وتكلفة المنتجات الوسيطة، بالإضافة إلى اتفاقيات التكامل الإقليمي.

3. أمور تتعلق بتسهيل الأعمال، وتتضمن:

- ✓ الترويج للاستثمار والحوافز المقدمة له.
- ✓ تكاليف الإزعاج (تتعلق بالفساد والكفاءة الإدارية).
- ✓ وسائل الراحة الاجتماعية.
- ✓ خدمات ما بعد الاستثمار.

إن معرفة العوامل التي تفسر سبب النمو في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي يرجع لها سبب التباين بين الدول في حجم الاستثمار المتجه إليها (محددات الاستثمار الأجنبي المباشر)، تساعد على التمييز بين ثلاثة أنواع مختلفة لهذا الشكل من الاستثمار وللمؤسسات متعددة الجنسيات، وحسبما أشار إليه جريم واد (Grimwade, 1998) فان هذه الأنواع تتمثل بما يلي:

- الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي، والمؤسسات متعددة الجنسيات المتكاملة أفقيا: ويحدث هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركة بصناعة نفس المنتج أو مجموعة من المنتجات في أكثر من مصنع، موزعة على أكثر من دولة. ومعظم المحاولات التي تفسر هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر ركزت على عدم اكتمال السوق، وحجتهم في ذلك، انه إذا اتصفت السوق المضيفة بالمنافسة الكاملة، فان المؤسسات لن تتجه للخارج لأنها سوف تواجه تكاليف إضافية عندما تتنافس مع المؤسسات المحلية في الأسواق الأجنبية.

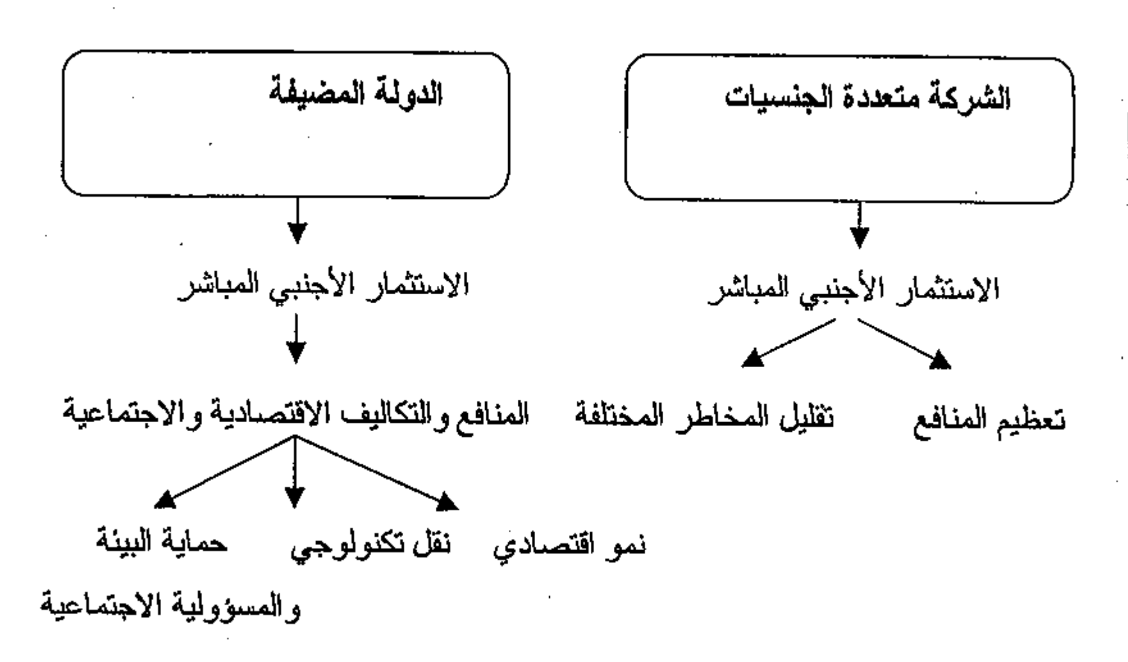
وذلك لان المؤسسات المحلية أكثر معرفة بظروف السوق المحلية، والقوانين والعادات السائدة في الدولة المضيفة، والثقافة واللغة كما سيلقون معاملة تفضيلية من حكومات بلدانهم، بالإضافة إلى عدم تعرضهم لمخاطر سعر الصرف كما في حالة المؤسسات الأجنبية. لذلك ولكي يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر لابد أن تمتلك المؤسسات الأجنبية ميزة تعادل ذلك، وحسب نموذج دورة المنتج الخاص بفيرنون (Vernon) فان مثل هذه الميزة تكون في صورة منتج جديد يعطي الحافز للمؤسسة للاستثمار في الخارج في مرحلة النضوج من الدورة. أما حسب ما أشار إليه كافيز (Caves) فان هذه الميزة ترتبط بامتلاك المؤسسة لمعرفة تقنية لإنتاج منتج جديد، أو إنتاج منتج بشكل رخيص، أو امتلاك المؤسسة لمهارات تسوقيه قادرة على إعطاء المنتج الاختلاف بالمقارنة مع أنتاج المنافسين.

- الاستثمار الأجنبي المباشر العامودي، والتكامل العامودي للمؤسسات متعددة الجنسيات: ويحدث هذا النوع من الإنتاج عندما تقوم المؤسسة بوضع مراحل مختلفة من الإنتاج والتسويق لمنتج أو مجموعة من المنتجات ذات العلاقة في المنتج في مجموعة من الدول. أي تقوم بتكامل المراحل المختلفة للإنتاج تحت مؤسسة واحدة، حيث تقوم بإنشاء أفرع لإنتاج المراحل المبكرة من صناعة المنتج، وهذا ما يسمى (Backwards Vertical FDI) التكامل العامودي الخلفي للاستثمار الأجنبي المباشر. في حين يسمى قيامها بإنشاء أفرع جديدة لانجاز المراحل النهائية من العملية الإنتاجية أو تسويق المنتج بالاستثمار الأجنبي المباشر العامودي الأمامي (Forwards Vertical FDI). وأفضل مثال على التكامل العامودي هي مؤسسات البترول لأنها تقوم بالاستثمار في كل مراحل الإنتاج ابتداء من استخراج البترول وتصنيعه ومن ثم توزيعه.
- تنويع الاستثمار الأجنبي المباشر: ويلجأ المستثمر لهذا النوع من الاستثمار لتقليل المخاطر الممكن أن يتعرض لها من عملية الاستثمار، كما أن هناك مؤسسات متعددة الجنسيات عالمية لتنويع الاستثمار، والتي تكون قادرة على تقليل المخاطر بشكل أفضل من المستثمر بشكل فردي، وذلك لأنها تنتج عدد من المنتجات الغير مترابطة، وتتواجد في أكثر من دولة، بكلمة أخرى هي تحقق التنويع الجغرافي والإنتاجي.

هذا وعلى الرغم من التمييز بين هذه الأنواع إلا أنها مترابطة ومؤثرة في بعضها، حيث تتجه المؤسسات للاستثمار الأجنبي المباشر العامودي للاستفادة من عناصر الإنتاج الموجودة في بلد معين، وهذا الاستثمار يحسن ظروف الإنتاج والأداء الاقتصادي في الدولة المضيفة، والأداء الجيد يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة الأفقي، وذلك لتحسن البنى التحتية ونوعية رأس المال البشري، وحجم السوق (نتيجة النمو)، أي توفير البيئة المفضلة للاستثمار الأجنبي المباشر (Moudatsou, 2001).

5-1-2 المنافع والتكاليف

" إن رغبة الشركات متعددة الجنسيات بتصدير رأسمالها في شكل استثمارات أجنبية مباشرة من جهة ورغبة الدولة باستضافة تلك الاستثمارات مسالة خاضعة لعملية معقدة؛ إنها موضوع مرتبط بكيفية تحقيق موازنة دقيقة بين تعظيم الأرباح وتقليل المخاطر المتوقع مواجهتها من جهة، وكيفية تقييم الدولة المضيفة لمنافعها وكلفها الاقتصادية والاجتماعية من جهة ثانية، والمهم في هذا الأمر هو حالة المنافسة بين الشركات نحو دولة معينة لتكون دولة مضيفة، وكذلك المنافسة بين الدول المرشحة لاستقبال استثمار معين، ويمكن تصوير تلك الموازنة بالشكل الآتي:



ويبقى التساؤل قائما، فيما إذا كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد حققت أهدافها في تعظيم العائد المتوقع وتقليل المخاطر، فهل يمكن للدولة المضيفة أن تحقق أهدافها التي يوصف معظمها بأنها أهداف لا تقاس بالربح المحاسبي وإنما بالعائد الاقتصادي والاجتماعي أولا، وخفض التكاليف الاقتصادية والاجتماعية ثانيا؟" (الجميل، 2002).

ولا تتوقف عملية الموازنة بين التكاليف والمنافع على مستوى الشركة والدولة المضيفة فقط، بل تتضمن الموازنة بين التكاليف والمنافع على المستوى القومي بين الدولة المضيفة والدولة المصدرة، والتي يمكن أن توجز فيما يلي:

على مستوى الدولة المصدرة فتتمثل منافعها في استثمار الأموال عند معدل عائد أعلى من الاستثمار البديل المحلي وتخفيض الضغوط من قبل الشركات على المنافع المحلية، كما يمكن استغلال هذه الشركات لغايات سياسية. أما من جهة التكاليف فيعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر

حرمان للدولة المصدرة من ضرائب الدخل على هذه الشركات، وتصدير لفرص العمل، والتأثير على الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

أما على صعيد الدولة المضيفة فإن أهم منفعة لها تتمثل في توفير مجموعة من المصادر الإضافية مثل رأس المال، والتكنولوجيا، والإدارة وتدريب العمال، هذا وتعمل الاستثمارات الأجنبية على زيادة القدرة التصديرية للدولة وتوفير فرص عمل جديدة، ونقل الخبرات من خلال الاحتكاك بهذه الشركات، ونقل التكنولوجيا وتحسين الميزان التجاري وتوفير احتياطي من العملات. لكن يمكن أن تعاني من التدخل في الشؤون الداخلية للدولة، والتهرب الضريبي، كما تقوم بعض الشركات باحتكار التكنولوجيا والبحث والتطوير (Ingram, 1983).

6-1-2 حجم واتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر

تشهد دول العالم اختلافاً في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إليها، ويرجع السبب في ذلك إلى العوامل التي تم ذكرها في العرض السابق خاصة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له. ويبين الجدول التالي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم ومجموعات الدول المتقدمة والبلدان النامية بالإضافة إلى الأردن، للوقوف على حجم هذا النوع من الاستثمار وتوجهه خلال فترات الدراسة (1976-2003):

جدول رقم (2-1): الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم ومجموعات الدول المتقدمة والبلدان النامية (مليون دولار)

الأردن		الدول النامية		الدول المتقدمة		العالم		السنوات
الاستثمار الأجنبي المباشر		الاستثمار الأجنبي المباشر		الاستثمار الأجنبي المباشر		الاستثمار الأجنبي المباشر		
الخارج	الداخل	الخارج	الداخل	الخارج	الداخل	الخارج	الداخل	
3	34	3319	8336	50364	46626	53683	54986	1980
-31	38	16243	36766	225796	171805	242057	208646	1990
5	787	98710	249764	1084931	1129119	1186838	1387953	2000
9	100	59494	215542	659153	590527	721501	817574	2001
25	56	42937	152496	548869	513109	596487	678751	2002
3	379	34423	165130	572125	379401	611662	560115	2003

Source: UNCTAD, FDI Database.

في ضوء استعراض بيانات الجدول السابق يتضح الاتجاه العام لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث شهدت بداية فترة الدراسة ارتفاعاً مستمراً في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم نتيجة لارتفاع حجم الاستثمار من والى مجموعة الدول المتقدمة والنامية، وفي عام 2000 بلغ هذا النوع من الاستثمار أعلى مستوى له خلال فترة الدراسة، ويتجه نحو الانخفاض بعد ذلك في معظم دول العالم.

كما يمكن ملاحظة انخفاض مساهمة الدول النامية في حجم التدفق الخارجي للاستثمار الأجنبي المباشر، وبلغت هذه المساهمة أعلى مستوى لها في عام 2000 حيث بلغت (8.3%) من حجم التدفق الخارجي للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم. في حين تشير البيانات إلى ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه للدول النامية حتى في بعض الفترات التي شهد العالم ككل انخفاضاً في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر كما في عام 2003.

حيث يشير تقرير الاستثمار العالمي لعام 2004 والصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، إلى انخفاض التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2003 ، وللعام الثالث على التوالي، في حين شهدت الدول النامية تحسناً في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إليها، وخاصة دول إفريقيا واسيا ومنطقة المحيط الهادي، في حين انخفضت في دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

وبالاعتماد على الجدول السابق يمكن إيجاد نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الدول النامية، والتي يلاحظ ارتفاعها بشكل مستمر حيث ارتفعت هذه النسبة من 15.2% عام 1980 إلى 29.5% عام 2003.

وفي معرض الحديث عن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر تجدر الإشارة إلى حجم هذا الاستثمار في الأردن (الاستثمار الغير أردني)، والذي يلاحظ تغيره مع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ارتفاعا وهبوطا. وعلى الرغم من انخفاض حجم الاستثمار الأجنبي في الأردن بالمقارنة مع الدول النامية الأخرى، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تحسنا في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى المملكة (يتضح ذلك من خلال الجدول السابق) وذلك نتيجة للسياسات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة في سبيل تهيئة البيئة المناسبة والمنافسة، حيث يلاحظ ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الأردن في عام 2000 وذلك نتيجة لخصخصة بعض المؤسسات مثل شركة الاتصالات الأردنية.

كما يشير تقرير الاستثمار العالمي لعام 2004 إلى توجه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاع الخدمات، والذي كان وحتى فترة قريبة تحت سيطرة المؤسسات الوطنية قبل أن يفتح الباب

أمام المنافسة العالمية في هذا القطاع، ومعظم دول العالم تشهد ارتفاعاً في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات، لذلك لابد من الإشارة إلى أهمية هذا التوجه ودوره في العملية التنموية.

يرجع كيلي (Kiely, 1998) السبب الرئيس لنمو الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات إلى الانخفاض الكبير في القيود التي كانت مفروضة على الاستثمار الأجنبي في هذا القطاع، ونظرا لعدم إمكانية الفصل بين استهلاك الخدمة وإنتاجها، ونظرا لربحية هذا القطاع خاص السياحة والمأكولات فان تخفيض القيود يعد حافزا بحد ذاته للاستثمار الخارجي.

فيما يشير تقرير الاستثمار العالمي لعام 2004 إلى أن السبب الرئيس لفرض القيود على الاستثمار الأجنبي في قطاع الخدمات خاصة في الدول النامية، يرجع إلى عدم ملاحظة هذه الدول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على توفير التكنولوجيا الحديثة، وتنمية الصادرات، وعدم ارتباطه بالمؤسسات المحلية كما في الاستثمار الموجه لقطاع الإنتاج.

لكن سرعان ما تغيرت هذه النظرة خاصة بعد ملاحظة دور الاستثمار الأجنبي المباشر الخدمي في نقل الإدارة والتنظيم ومعالجة المعلومات، والمهارات المختلفة والتي يشملها تعريف التكنولوجيا الواسع، الأمر الذي ينمي صادرات الدولة المضيفة خاصة من الصناعات المرتبطة بالنشاط الخدمي المعني، كما يمكن أن يزيد الترابط الخلفي مع المؤسسات المحلية وذلك عن طريق تطوير قطاع الخدمات وزيادة منافسته على مستوى الساحة الدولية.

وكما في القطاع الصناعي، يزيد الاستثمار الأجنبي المباشر الخدمي بشكل مباشر أو غير مباشر الكفاءة والإنتاجية في الدولة المضيفة، وذلك عن طريق تحسين نوعية الخدمة ورفع المستوى المعيشي للمجتمع خاصة من ناحية الصحة والتعليم، الأمر الذي يحسن نوعية رأس المال البشري، ويوفر البنى التحتية الملائمة، وبذلك يستفيد الاقتصاد ككل.

كما يمكن أن يحوي الاستثمار الأجنبي المباشر الخدمي مجموعة من الكلف والمخاطر للدولة المضيفة، والتي يرتبط بعضها بطبيعة الخدمة. على سبيل المثال، عرض بعض الخدمات يتم في سوق احتكاري لضرورة ذلك، الأمر الذي يضع الاقتصاد تحت مخاطر استغلال قوة السوق من قبل المؤسسات الأجنبية، ما لم تنظم الحكومة هذه العملية، كما أن الاستثمار الأجنبي في أجهزة الإعلام يعرض القيم الاجتماعية والأخلاقية لعوامل خارجية ممكن أن تستغلها لتحقيق أهداف معينة. وتزداد خطورة الاستثمار الأجنبي المباشر الخدمي إذا ما تم توجيهه لخدمات إستراتيجية مثل النقل والخدمات المالية المختلفة، بالإضافة إلى الكلف الممكن أن يتضمنها الاستثمار الأجنبي المباشر الإنتاجي. لذلك ومع فتح الأبواب لهذا النوع من الاستثمار خاصة مع ارتفاع مساهمته في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، ولتعظيم المنافع المرجوة منه لابد من عملية التنظيم والرقابة، مع إضفاء جو من الحرية والشفافية.

2-2 الإطار النظري

يقسم الإطار النظري لهذه الدراسة إلى ثلاثة أجزاء رئيسة تشمل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو، والعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة بشكل عام والمستوردات بشكل خاص، والعلاقة بين المستوردات والنمو الاقتصادي. وسوف يتم التعرض لكل منها بالتفصيل كما يلي:

2-2-1 العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

انتعش الجدال حول اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في نظريات النمو الحديثة، من خلال تحليل محددات النمو الاقتصادي. حيث ينظر للاستثمار الأجنبي المباشر كطريقة لملء الفجوة بين المعروض محليا من الادخارات، والعملات الأجنبية، والإيرادات الحكومية، والمهارات البشرية، والمستويات المرغوبة من المصادر الضرورية لتحقيق النمو وأهداف التنمية.

فعلى سبيل المثال " فجوة الاستثمار والادخار" ومن خلال إعادة تعريف نموذج هارود دومر Harrod-Domar للنمو، والذي يقوم على افتراض وجود علاقة مباشرة بين معدل الادخار s في دولة ما، ومعدل نمو الإنتاج بها g، من خلال المعادلة $g = s / k$ حيث تعبر k عن نسبة رأس المال للإنتاج. فإذا كان المعدل المرغوب لنمو الإنتاج g محدد بنسبة % 7 سنويا على سبيل الافتراض، ونسبة رأس المال للإنتاج 3 بالتالي فان المعدل السنوي لصافي الادخار يجب أن يكون 21%، وعلى افتراض معدل الادخار المحلي 16% من الناتج القومي الإجمالي، فان هناك فجوة في المدخرات مقدارها 5%، وبالتالي إذا استطعنا ردم هذه الفجوة من الاستثمار الأجنبي المباشر فانه يمكن تحقيق معدل النمو المرغوب (Todaro and Smith, 2003).

لذلك فان أهم مساهمة للاستثمار الأجنبي المباشر في عملية النمو الاقتصادي تتمثل في ملئ الفجوة بين المصادر المتاحة محليا (الادخار، العملات الأجنبية، الإيرادات الحكومية، التكنولوجيا والإدارة) والمستويات المرغوبة لتحقيق أهداف التنمية.

هذا ويعتمد الإطار النظري لتقدير العلاقات القياسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، إما على النموذج التقليدي الحديث (Neo-Classical Models)، أو على نموذج النمو الذاتي (Endogenous Growth Model)، حيث يعتبر النموذج التقليدي الحديث الاستثمار الأجنبي المباشر أداة لزيادة حجم الاستثمار في الدولة المضيفة ومن ثم زيادة كفاءته، خاصة إذا ما كانت الدولة المضيفة فقيرة وتتصف بارتفاع الإنتاج الحدي لرأس المال. أما نموذج النمو الذاتي فانه يعبر عن النمو كدالة في التقدم التكنولوجي، كما ويقدم النموذج أشارة إلى دور الاستثمار

الأجنبي المباشر في زيادة معدل النمو في الاقتصاد المضيف، من خلال دوره في نقل التكنولوجيا والمعرفة (Nair-Reichert and Weinhold, 2001).

ويؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي من خلال عدة مجالات، وتعتبر مساهمته في تكوين راس المال أهم هذه المجالات، كما يؤثر على ميزان المدفوعات، والتغير التكنولوجي، بالإضافة إلى التركيب الصناعي. ولقد ذكر دوت (Dutt, 1998) هذه الآثار بالتفصيل، والتي يمكن إيجازها بما يلي:

1. تكوين رأس المال: أصبح من المعلوم أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقدم أهم مصدر للادخار والاستثمار للدول التي تتصف بانخفاض مستوى الادخارات المحلية وضعف الجهود المحلية للاستثمار، كما هي غالبية الدول النامية.
2. ميزان المدفوعات: يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في تحسن ميزان المدفوعات للدولة المستقبلة، وذلك من خلال تدفقات رأس المال الداخلة، ومن خلال الصادرات وتقليل المستوردات من السلع المنتجة من قبل هذه الشركات.
3. التغير التكنولوجي: حيث اتفقت معظم الدراسات على أن المؤسسات متعددة الجنسيات، احد أهم القنوات لتدفق التكنولوجيا الأجنبية للدول النامية. بالتالي ستعمل هذه المؤسسات على توفير تكنولوجيا حديثة غير متاحة محليا. وتحدث الإضافة للدولة المضيفة عندما يتدرب عنصر العمل المحلي على استخدام هذه التكنولوجيا ، وعندما تتنافس المؤسسات المحلية مع الأجنبية في تبني هذه التكنولوجيا، أو من خلال توظيف المدخلات المدربة مما يقود لتنمية القدرات المحلية.
4. الهيكل الصناعي: انصب التركيز في هذا المجال على اثر المؤسسات صاحبة القوة الكافية لوضع قيود تحد من المنافسة في الدولة المضيفة، مما يؤدى إلى مشاكل تتعلق بالكفاءة، والتغير التكنولوجي، ونشاط الصناعة الأمر الذي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في الدولة المضيفة.
5. وحسب ما ذكراه تودارو وسميث (Todaro and Smith, 2003)، فانه يمكن إضافة اثر أخر من خلال دور الاستثمار الأجنبي المباشر في سد الفجوة بين الإيرادات الحكومية المرغوبة وبين المحصلة فعلا وذلك من خلال أرباح هذه الشركات وممارساتها المالية في السوق المحلي، كما يتيح ذلك لحكومات الدول النامية توجيه مصادرها المالية لمشاريع تنموية.

لكن وعلى الرغم من هذه الآثار الواضحة للاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد الدولة المضيفة، وعلى النمو الاقتصادي فيها، إلا أن هناك من يرى أن هذه الآثار قد لا تظهر، أو أن اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد اقل مما هو متوقع، وذلك لوجود بعض العوامل التي قد

لجات الشركات الأجنبية إلى استيراد الجزء الأكبر من مدخلات الإنتاج من الشركة الأم أو من الخارج (جميل،1999).

كما يرى آخرون أن الأثر الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر مشروط بامتلاك الدولة بعض العوامل مثل: الحد الأدنى من التكنولوجيا، البنى التحتية، ورأس المال البشري ومن هؤلاء بورين ستين وزملاؤه (Borensztein et al, 1995)، حيث أشارت نتائج دراستهم إلى دور الاستثمار الأجنبي في نقل التكنولوجيا، كما وتعتبر مساهمته في النمو اكبر من مساهمة الاستثمار المحلي، إلا أن زيادة الإنتاجية مشروطة بامتلاك الدولة المضيفة الحد الأدنى من مخزون رأس المال البشري.

في حين أشار بلم سترم (Blomstrom, 2003) إلى أن استخدام حوافز الاستثمار المركزة بشكل حصري على المؤسسات الأجنبية، وعلى الرغم من أنها في بعض الحالات تحفز تدفق الاستثمار الأجنبي، إلا أنها في العموم ليست طريقة كفؤه لزيادة الرفاهية الوطنية، والسبب الرئيس في ذلك أن الأثر القوي لنقل التكنولوجيا والمعرفة للمؤسسات المحلية ليست النتيجة المباشرة للاستثمار الأجنبي، لكن الأثر المحتمل من المعرفة يدرك فقط إذا الشركات المحلية لها القدرة والحافز للاستثمار في التكنولوجيا والمهارات الجديدة، لذلك من الضروري في نفس الوقت دعم المؤسسات المحلية أيضا.

2-2-2 الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية

شهدت بداية الثمانينات نموا في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر فاق معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي العالمي والتجارة العالمية، ويعكس هذا التوجه - الزيادة في أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر- عدة عوامل، حيث يتضمن زيادة عدد الشركات التي تتبنى الاستراتيجيات العالمية، وتنامي جهود الدول في جذب الاستثمار الأجنبي، واستمرار عملية التطوير في شبكة الاتصالات العالمية (Root, 1994).

أما فيما يخص العلاقة بين التجارة بشكل عام والاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات بشكل خاص، فلم تتوصل الدراسات التطبيقية ولا العلاقات النظرية القديمة منها و الحديثة، إلى نتيجة محددة تحكم هذه العلاقة المعقدة، حيث أشار بعضها إلى العلاقة التكميلية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة، فيما اعتبر آخرون الاستثمار الأجنبي المباشر بديلاً للتجارة.

هذا ويمكن تناول العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة حسب التالي:

- الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة كبدائل:

تعمل التجارة على توزيع الإنتاج بين الدول من خلال التخصص في المنتج الذي يتطلب العنصر الوفير بشكل كثيف، ومن ثم تصديره في مبادلة مع المنتج الذي يتطلب إنتاجه استخدام عنصر الإنتاج النادر بشكل كثيف، وذلك حسب نموذج هيشكر- اولين (H-O model)*.

في حين يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على توزيع الوحدات الإنتاجية بشكل مباشر. حيث ينتقل رأس المال الوفير في الدولة أ، للدولة ب والتي تعاني من ندرة في هذا العنصر. ومن ثم يتم الإنتاج في هذه الدولة، لذلك فإما أن تصدر الدولة الإنتاج أو تصدر رأس المال.

- الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة كمكملات:

تعتبر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة بدائل حسب نظرية (H-O) لوفرة عوامل الإنتاج، والتي تركز على كفاءة التوزيع تحت مجموعة افتراضات، منها، المنافسة الكاملة وعدم وجود فجوة في التكنولوجيا الموجودة.

ينتقل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول في معظم الأحيان عن طريق المؤسسات المتعددة الجنسيات، والتي عادةً ما تنقل الإدارة والتكنولوجيا الحديثة بالإضافة إلى رأس المال. وتعمل هذه العناصر على الإنتاج في الدولة المضيفة مما يعزز النمو الاقتصادي فيها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ويقود هذا النمو إلى زيادة في حجم الصادرات الوطنية للدولة المضيفة، بالإضافة إلى أن تحسن الدخل يقود إلى زيادة الطلب على السلع المختلفة سواء المنتجة محليا أو المستوردة. وعلى الرغم من إحلال الاستثمار الأجنبي بدلاً من التجارة في بعض المنتجات، إلا أن الإحصائيات تشير إلى أن اثر النمو على التجارة أقوى من اثر الإحلال، أي أن التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر يزدادان للعالم ككل.

- الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات:

الدول التي تتمتع بأسواق كبيرة وتقوم بتطبيق إستراتيجية إحلال المستوردات إذا ما اتصفت الدولة بكبر حجمها سوف تستقبل كمية اكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر. أي أن الشركات تنجذب للاستثمار في الدول التي تتمتع بوفرة بالمصادر الطبيعية أو بيئة اقتصادية ملائمة واحد أهم هذه الحوافز وجود أسواق للصادرات (Lieten, 2002).

ويؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل ايجابي على المستوردات، وبطريقة مباشرة عن طريق ما يتطلبه من مدخلات إنتاج وسلع رأسمالية، قد لا تتوفر في البلد المضيف، وبشكل غير مباشر من خلال تأثيره على النمو الذي يقود إلى زيادة في متوسط دخل الفرد، الأمر الذي يقود تباعا إلى زيادة الطلب على السلع المحلية والمستوردة. كما قد يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على

* Heckscher-Ohlin model

المستوردات (من السلع النهائية) سلبا إذا ما عمل على إنتاج سلع محلية تحل بدلا من السلع المستوردة.

- اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تجارة الدولة الأم وعلى تجارة الدولة المضيفة:

تعتبر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في غاية التعقيد، لتعدد العوامل التي تؤثر على هذين المتغيرين، كما واختلفت النظريات المفسرة لهذه العلاقة، ابتداء من النظرة التقليدية والتي تنص على أن الاستثمار الأجنبي المباشر وصادرات الدولة الأم بدائل، تحت شروط معينة تضمن حرية انتقال رأس المال، أي أن حرية عناصر الإنتاج سوف تعطي نفس نتائج حرية انتقال السلع والخدمات.

أما النظرة الأخرى فهي سياسة إحلال المستوردات، التي طبقت في جزء كبير من الدول النامية حتى أوائل الثمانينات والتي تأثرت بفرض الدول موانع الاستيراد، الأمر الذي دفع نحو الإنتاج المحلي بدلاً من الاستيراد.

وتعتبر النظرة التقليدية غير كاملة لتجاهلها تعقيدات العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة، حيث ليس بالضرورة أن يتبع الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاض في حجم صادرات الدولة الأم. وحسب تقرير منظمة التجارة العالمية WTO لعام 1996، فان تجارة الدولة الأم والدولة المضيفة تتأثر بعدة عوامل نتيجة للاستثمار الأجنبي المباشر:

1. عند مستوى معين من الصادرات في السوق الخارجي، وبنفس الأنشطة الإنتاجية التي تحدث قبل عملية التحرر، يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بديلاً لصادرات الدولة الأم، مما يعمل على تخفيض حجم صادرات الدولة الأم على الرغم من ارتفاع صادرات الدولة الأم من السلع الوسيطة والمواد الخام الضرورية لعملية الإنتاج، لكن هذه الزيادة غير كافية لمنع انخفاض الصادرات (على افتراض عدم تغير حجم الإنتاج). على أية حال، مبرر الاستثمار الأجنبي المباشر هو تحسن تنافسية الشركة بالقياس إلى الصناعة في الداخل والخارج، والحافز للاستثمار في الخارج الاستفادة من العمالة الرخيصة والمدخلات الأولية، وانخفاض تكاليف النقل من خلال القرب من المستهلكين لتحسين الوضع التنافسي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في حجم المبيعات مما يزيد الطلب على المواد الوسيطة من الدولة الأم، والذي يزيد صادراتها منه (تركيب الصادرات ينتقل نحو السلع الوسيطة)، بالإضافة إلى اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تحفيز النمو في الدولة المضيفة الأمر الذي يقود إلى زيادة الطلب على المستوردات خاصة من الدولة الأم.
2. اثر الاستثمار الأجنبي على مستوردات الدولة الأم: جزء أو ربما كل المدخلات التي كانت تستورد قبل الاستثمار الأجنبي المباشر لتستخدم في الإنتاج الذي انتقل للخارج لن تستورد في الوطن الأم بعد الاستثمار الأجنبي المباشر. على الجانب الأخر، استيراد الدولة الأم من المنتج

النهائي سوف يزداد، لذلك كله ولأسباب أخرى، ليس هناك سبب لتوقع شكل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات للدولة الأم.

3. بالنسبة للدولة المضيفة: إن تعقيد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة للدولة الأم، ليس أسهل من العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة للدولة المضيفة، خاصة وان الآثار الديناميكية للاستثمار الأجنبي المباشر تظهر إلى حد كبير في الدولة المضيفة، مثل تحفيز المنافسة، الإبداع، الإنتاجية، الادخار، وتكوين رأس المال، ونظرا لهذه ولغيرها من الآثار التي يمكن أن تؤثر على التركيب السلعي لصادرات ومستوردات الدولة المضيفة، تبدو العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في غاية التعقيد.

4. الأثر الايجابي: أشارت الدراسات التجريبية على أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وصادرات الدولة الأم منتظمة، وموجبة ولكن ليس بشكل واضح، كما أشارت الدراسات التجريبية على أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم استيراد الدولة الأم ايجابية لكنها ضعيفة، وبالنسبة للدولة المضيفة أشارت الدراسات إلى أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وصادرات الدولة المضيفة مكملة، كما أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومستوردات الدولة المضيفة موجبة لكنها أيضا ضعيفة (WTO Report, 1996).

الآن وفي ظل نظام عالمي للتجارة الحرة، ومع إزالة كل العقبات التجارية تحت مظلة منظمة التجارة العالمية، قد يدعي البعض انه لا داعي لقيام الشركة بتكبد عناء الاستثمار بالخارج طالما انه صار بإمكانها الاستثمار بالدولة الأم والتصدير دون عقبات إلى الدولة التي اعتادت على القيام بالاستثمار فيها. ولكن وحسب الدراسات التطبيقية فان تحرر التجارة صحبة زيادة هائلة في حجم الاستثمار وليس العكس، ومرجع ذلك أن العقبات التجارية لم ولن تكون العامل الوحيد الذي يؤثر على قرار الشركة بالاستثمار في الخارج. (عبد السلام، 2002).

3-2-2 العلاقة بين المستوردات والنمو الاقتصادي:

ربطت معظم نماذج النمو (مثل نموذج Harrod-Domar) مستوى نمو الاستثمار (الادخار) كنسبة من الدخل، وهذا الربط قد يكون غير ملائم للدول النامية، وذلك لان الاستثمار في هذه الدول لا يعتمد فقط على الدخل، لكن على مقدرة قطاع التجارة الخارجية في توفير القدرة لاستيراد السلع الرأسمالية. وتعرف القدرة على الاستيراد بحجم العملات الأجنبية المتاحة في الاقتصاد وقدرتها على تغطية فاتورة المستوردات.

وتؤثر المستوردات على النمو الاقتصادي من خلال توفير السلع الرأسمالية والمواد الوسيطة الضرورية لتنفيذ برامج الاستثمار المقررة في خطط التنمية، وبدوره يقود النمو الاقتصادي إلى

زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، كنتيجة لزيادة متوسط دخل الفرد. وعلى الجانب الأخر تعتبر المستوردات تسرب وعبء على الاقتصاد، الأمر الذي يؤثر على احتياطات الدولة من العملات الأجنبية، لذلك لابد من خطة شاملة قادرة على الموازنة بين المنافع والتكاليف للمستوردات، لجعل المستوردات تخدم الأهداف التنموية أكثر من أن تكون عبئاً على الاقتصاد، خاصة في الدول التي ترتفع بها نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتمتاز بضعف قطاع الإنتاج والذي يقود إلى انخفاض الصادرات الضرورية لتمويل المستوردات (Tilelioglu and Al-waqfi, 1994).

هذا وترتبط المستوردات برأس المال الأجنبي من خلال نقل التكنولوجيا المتقدمة والمواد المطلوبة في عملية الإنتاج للبلد المضيف، حيث ترتكز فرضية " المستوردات تقود لنمو اقتصادي" على عملية التحديث ونقل التكنولوجيا والمواد الضرورية للإنتاج، أي تتوقف هذه الفرضية على نمو عوامل الإنتاج الكلية.

وأشار ميزلز (Maizels, 1970) إلى أهمية استيراد السلع الرأسمالية خاصة في المراحل الأولى من التنمية، حيث ربط معدل النمو بزيادة الأهمية النسبية للسلع الرأسمالية والمواد الكيميائية في المجموع العام للمستوردات، كما دعا لتخفيض التعرفة الجمركية على هذه السلع.

3-2 الدراسات السابقة

تعددت الدراسات الساعية لقياس اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، كما تعددت الطرق القياسية المستخدمة لتحقيق هذا الهدف، وتبعا لذلك فقد تعددت النتائج التي توصل إليها الباحثون، فمنهم من اثبت وجود علاقة متبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، أي أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر تعزز النمو الاقتصادي، والنمو الاقتصادي بدوره يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر كما ويعتبر احد محدداته. في حين أشار البعض إلى وجود علاقة أحادية الاتجاه إما من الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه النمو الاقتصادي، أو العكس. وأشار آخرون لوجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، في حين لم تجد بعض الدراسات علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

ولقد أظهرت معظم الدراسات الأثر الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة على النمو الاقتصادي، خاصة في الدول النامية. ويتباين حجم هذا الأثر بين الدول، حيث يعتمد هذا على الاستثمار المحلي، البنى التحتية، الاستقرار الاقتصادي ورأس المال البشري، بالإضافة إلى سياسات التجارة المتبعة.

وفي هذا الجزء من الدراسة سيتم استطلاع هذه الدراسات، والتي عمدت هذه الدراسة إلى ترتيبها حسب العلاقة بين المتغيرات كما أشارت إليها النتائج، أي ابتداء بالدراسات التي أيدت

وجود علاقة متبادلة بين المتغيرات، مرورا بالدراسات التي أظهرت وجود علاقة أحادية، وانتهاءً بالدراسات التي لم تظهر أي علاقة بين المتغيرات. يلي ذلك الدراسات التي تبحث بأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستيراد، ومن ثم الدراسات التي تقيس اثر المستوردات على النمو الاقتصادي، كما ستعمد الدراسة إلى ترتيب الدراسات داخل هذه المجموعات حسب الترتيب الزمني.

حسب النظرية الاقتصادية فان قرار المؤسسة متعددة الجنسيات لاختيار الدولة المضيفة يعتمد على اقتصادها. ففي حالة توجهها للدول المتقدمة فالهدف من الاستثمار قبول أسواق كبيرة ومتطورة، أما سبب اختيارها للدول النامية فيرتبط بدافع الاستفادة من ميزة الإنتاج بأقل تكاليف أو للاستفادة من مصادرها الطبيعية.

وتعتبر دول الاتحاد الأوربي من الدول المتقدمة، لذلك من المتوقع أن يجذب مستوى النمو فيها الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، أي أن العلاقة السببية تتجه من النمو إلى الاستثمار الأجنبي المباشر. هذه البداية التي قدم بها موداتو(Moudatou, 2001) دراسته الساعية لاختبار العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي لأربع عشرة دولة من دول الاتحاد الأوربي، وبعد إجراء الاختبار الإحصائي لسلاسل زمنية للفترة (1970-1999) أظهرت النتائج ثلاث علاقات مختلفة، حسب التالي:

1. يجذب النمو الاقتصادي الاستثمار الأجنبي المباشر في حالة؛ ايطاليا، فنلندا، اسبانيا وايرلندا. أي أن اقتصاد هذه الدول يؤثر في القرار الاستثماري للمستثمر الأجنبي.
2. الاستثمار الأجنبي المباشر يقود لنمو اقتصادي في حالة؛ بلجيكا، الدنمارك، اليونان، المانيا، فرنسا، هولندا، النمسا، البرتغال، المملكة المتحدة. وللنظرة الأولى تبدو هذه النتائج عكس التوقع، لكن وحسب بيانات UNCTAD فان هذه الدول تمتص معظم الاستثمار الأجنبي المباشر، بالتالي فان الاستثمار الأجنبي المباشر عامل مهم في تطوير نمو هذه الدول.
3. أخيرا، لا يوجد علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي للسويد.

أما طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي لدول الدنمارك، فنلندا، النرويج والسويد، فقد أخذت عدة اتجاهات، وذلك حسب دراسة قام بها اريكسون وارندوست (Ericsson and Irandoust, 2001) حيث أظهرت النتائج وجود علاقة سببية طويلة المدى بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، ثنائية الاتجاه للسويد، وأحادية الاتجاه من الاستثمار الأجنبي للنمو الاقتصادي للنرويج، في حين لم تثبت الدراسة وجود علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في فنلندا والدنمارك.

هذا واعتمدت الدراسة على بيانات سنوية للفترة (1970-1997)، وعلى تطبيق اختبار متجه الانحدار الذاتي VAR واختبار جرانجر المطور من قبل (1995) Toda and Yamamote و (1998) Yamade and Toda وسبب اختيار هذه الدول يرجع إلى كونها دولا صغيرة ذات اقتصاد مفتوح، يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مركزيا في اقتصادها.

ومن الدراسات التي أيدت وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة قام بها شان وآخرون (Shan et al, 1997) أجريت على الصين، وذلك لاعتبارها واحده من أهم دول العالم من حيث قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتناولت الدراسة بيانات ربعيه للفترة (1985:2-1996:2)، وبتطبيق متجه الانحدار الذاتي VAR واختبار جرانجر للعلاقة السببية المطور عن طريق (1995) Toda and Yamamote ، أظهرت الدراسة وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

كما قام ليو وآخرون (Liu et al, 2002) بدراسة هدفت لمعرفة العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، حيث قاموا باختبار العلاقة السببية بين التجارة، النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر الداخل للصين، باستخدام اختبار التكامل المشترك لبيانات ربعيه غطت الفترة (1981:1-1997:4). حيث أظهرت النتائج وجود علاقة طويلة المدى بين النمو الاقتصادي، الصادرات، المستوردات والاستثمار الأجنبي المباشر، كما أشار اختبار السببية لوجود علاقة ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات.

ركزت معظم الدراسات الهادفة لقياس اثر الانفتاح الاقتصادي على دور الصادرات في تعزيز الأداء الاقتصادي، خاصة في الدول النامية. ولم تأخذ في الحسبان أن الانفتاح يزيد ليس فقط التجارة ولكن تدفق الاستثمار الأجنبي. ضمن هذه المقدمة قدم كوادرس وآخرون (Cuadros et al, 2001) دراسة استخدموا فيها اختبار متجه الانحدار الذاتي VAR لاختبار وجود وطبيعة العلاقة السببية بين مستوى الإنتاج، والاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والتجارة في الأرجنتين، البرازيل والمكسيك أثناء الفترة (1975-1997). وبالرغم من عدم إيجاد دليل على فرضية الصادرات تقود لنمو اقتصادي، إلا أن النتائج أشارت إلى التأثير المهم للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في حالة هذه الدول.

ومن الدراسات التي أثبتت وجود علاقة أحادية الاتجاه من الاستثمار الأجنبي المباشر للنمو الاقتصادي دراسة هانسن وراند (Hansen and Rand, 2004)، والتي أجريت على 31 دولة نامية للفترة(1970-2000). وبعد إجراء الاختبار الإحصائي، وجدا أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي تؤثر على مستوى الإنتاج المحلي، وهذه العلاقة أحادية الجانب، أي

انه لا توجد علاقة متجهه من النمو الاقتصادي باتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر. كما قاما بإعادة الاختبار باستخدام نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر لتكوين رأس المال الإجمالي وحصلا على نتائج مطابقة للاختبار السابق. وفسرا هذه النتائج بفرضية نقل المعرفة والتكنولوجيا الجديدة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.

لاختبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر، والصادرات والنمو الاقتصادي لليونان قام دريتساكي وآخرون (Dritsaki, et al, 2004) بتوظيف سلاسل زمنية غطت الفترة 1960-2002، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات، كما أشار اختبار جرانجر إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الصادرات والنمو الاقتصادي، وأحادية الاتجاه من الاستثمار الأجنبي المباشر للنمو الاقتصادي، وللصادرات.

كما قدم باليمون لوتس (Baliamoune-Lutz, 2004) دراسة لقياس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات والصادرات للمغرب باستخدام اختبار جرانجر للسببية بالاعتماد على سلاسل زمنية غطت الفترة (1973-1999)، وأشارت النتائج إلى أن النمو الاقتصادي لا يسبب الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب، وهذه النتيجة معقولة جدا لان العديد من الأوربيين وبشكل خاص الشركات الفرنسية بدأت أعمالها التجارية في المغرب أثناء عصر الاستعمار واستمرت بالتوسع بشكل مستقل عن النمو الاقتصادي قصير الأجل.

كما وتضمنت دراسة Baliamoune-Lutz مجموعة من التوصيات للدول النامية:

- تقترح الدراسة ضرورة الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة للتصدير، وذلك لان معظم الدول النامية، خصوصا في العالم العربي تعاني من صغر الحجم.
- على الدول العربية أن تحسن نوعية رأس المال البشري وتزيد من عرض العمالة الماهرة، من خلال تطوير مستوى التعليم وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل والتي تؤثر على عرض العمالة من ناحية الكم والنوع.
- على الدول النامية الاهتمام بجذب الاستثمار الأجنبي من خلال تطبيق آليات أسعار صرف مستقرة وسياسات نقدية جيدة وذلك لتقليل ظروف عدم التأكد والمخاطرة.
- زيادة الشفافية وضمان حقوق الملكية يساعد الدولة المضيفة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتقليل المخاطرة في الدولة.

وفي دراسة مماثلة قام فيردون (Feridun, 2004) بإجراء اختبار العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي مقاسا بمتوسط نصيب الفرد من الإنتاج لقبرص للفترة (1976-2002)، وباستخدام اختبار جرانجر ومتجه الانحدار الذاتي VAR. حيث أثبتت النتائج وجود علاقة متجهه أحادية الجانب من الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه النمو الاقتصادي.

في حين أثبتت دراسة كاكرابورتي وباسو (Chakraborty and Basu, 2002) أن العلاقة السببية تتجه من النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في الهند للفترة (1974-1996)، حيث اعتمدت الدراسة على نموذج التكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ VECM، حيث اظهر الاختبار وجود تكامل مشترك بين الناتج القومي الإجمالي، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتكلفة وحدة العمل وحصة الرسوم الجمركية من الإيرادات الضريبية. تم قاما باستخدام نموذج تصحيح الخطأ لاختبار العلاقة قصيرة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، هذا وأظهرت النتائج ما يلي:

- الناتج المحلي الإجمالي غير مسبب من قبل الاستثمار الأجنبي المباشر، وان العلاقة السببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر.
- سياسة تحرير التجارة ذات اثر ايجابي قصير الأجل على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
- يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على تقليل تكلفة وحدة العمل.

وضمن نفس السياق قام كوديوري ومافروتس (Chowdhury and Mavrotas, 2003) باختبار العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، باستخدام سلاسل زمنية للفترة (1969-2000) لثلاث دول نامية تعتبر من أكثر الدول استقبالا للاستثمار الأجنبي المباشر، وهذه الدول هي؛ تشيلي، ماليزيا وتايلاند. وبتطبيق اختبار جرانجر أظهرت النتائج وجود علاقة متجهه من النمو الاقتصادي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في حالة تشيلي، وليس العكس أي انه لا توجد علاقة متجهه من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي. بينما أثبتت النتائج وجود علاقة متبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في حالتي ماليزيا وتايلاند.

وفي دراسة تحت عنوان اثر رأس المال الأجنبي والمستوردات على النمو الاقتصادي، قام ماروا وتفاكولي (Marwah and Tavakoli, 2004) بقياس وتحليل اثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي والإنتاجية لأربع دول أسيوية (رابطة شعوب جنوب شرق أسيا ASEAN) وهذه البلدان الأربعة هي اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين وتايلند. واستخدمت الدراسة دالة الإنتاج بعد توظيف الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات كعوامل إنتاج. واعتمد التحليل على سلاسل زمنية للفترة (1970-1998) حيث أظهرت النتائج حجم مساهمة الانفتاح الاقتصادي (مقاسا بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات) في النمو الاقتصادي (0.292) من كل (1%) نمو في اندونيسيا، و(0.529) في ماليزيا، و(0.353) في الفلبين و(0.472) في تايلند، وتعتبر المساهمة الأكبر من هذه النسب للمستوردات.

وتحت نفس الموضوع اظهر شيفا وصم وارو (Shiva and Somwaru, 2004) أن مرونة الإنتاج للاستثمار الأجنبي المباشر اكبر من مرونة الإنتاج للاستثمار المحلي في دراسة

أجرياها على ستة وستون دولة نامية اشتملت على ثلاث عقود ماضية 1971-1980، 1981-1990، بالإضافة إلى 1991-2000، باستخدام طريقة المربعات الصغرى من ثلاث مراحل. كما أظهرت النتائج المساهمة الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في النمو الاقتصادي، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أهم قناة لنقل التكنولوجيا المتقدمة للدول النامية. كما أشارت الدراسة إلى دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز الاستثمار المحلي، حيث يمكن اعتبار هذين المتغيرين مكملان لبعضهما.

أما الدراسات التي تناولت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات فقد اجري العديد منها، والتي هدفت لقياس اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد بتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والمستوردات الأمر الذي يساعد على اخذ صورة أكثر شمولا لطبيعة وتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر. لذلك تعددت الدراسات الساعية لقياس هذه العلاقة سواء للدولة المصدرة أو الدولة المستوردة.

ومن هذه الدراسات دراسة قام بها ليو وأخرون (Liu et al, 2001) أجريت على الصين باستخدام اختبار السببية من خلال بيانات ثنائية مستقرة للصين وتسع عشرة دولة مصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (1984-1998)، وأشارت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. هناك علاقة سببية مكملة أحادية الاتجاه من المستوردات إلى الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل.
2. هناك علاقة سببية مكملة أحادية الاتجاه من الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل للصين وصادرات الصين للدولة الأم.
3. هناك علاقة سببية مكملة أحادية الاتجاه من الصادرات إلى المستوردات حسب هذه الدراسة.

وضمن نفس الإطار قدم ايج واسيل واورتس (Aiguacil and Orts, 2003) دراسة تسعى لإعادة تقييم العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات، من خلال استخدام سلاسل زمنية خاصة باسبانيا للفترة (1970-1992)، وبتطبيق متجه الانحدار الذاتي VAR وتحليل التكامل المشترك واختبار جرانجر، وبتوظيف دالة المستوردات بعد تحديدها بأربع متغيرات هي: التضخم، الأسعار النسبية والطلب المحلي، بالإضافة للاستثمار الأجنبي المباشر. وعلى أساس التحليل طويل المدى أظهرت النتائج وجود علاقة طردية، تقترح أن المتغيرين (الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات) مكملان لبعضهما. كما أظهر اختبار السببية وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه المستوردات.

وضمن نفس السياق قدم زهانج واخرون (Zhang et al, 2004) دراسة هدفت إلى تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات والمستوردات في الصين، باستخدام اختبار التكامل المشترك، واختبار جرانجر للسببية، ونموذج تصحيح الخطأ.وخلصت الدراسة إلى الارتباط الايجابي بين الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة والصادرات والمستوردات من جهة ثانية، وتعتبر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات ثنائية الاتجاه، في حين تتجه العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات من هذا الأخير، ومن المستوردات إلى الصادرات، وبالرجوع إلى تفسير هذه النتائج حسب ما قدمته الدراسة يتضح ما يلي:

- يرجع سبب العلاقة الثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات إلى دور نمو الصادرات في الإيحاء إلى الميزة النسبية للدولة، وهذه الميزة تحفز المؤسسات الأجنبية على الاستثمار في الصين، بحثا عن تكاليف إنتاج منخفضة وحرية الدخول لعناصر الإنتاج. والاتجاه الأخر لهذه العلاقة مرده للسياسة المتبعة في الصين والتي تحفز الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصدير.
- أما العلاقة من المستوردات للاستثمار الأجنبي المباشر، ترجع إلى الطريق الأولي الذي تلجا إليه المؤسسات الأجنبية في استكشاف الأسواق الخارجية، حيث تدخل الأسواق عند طريق صادراتها (والتي تعتبر مستوردات للصين) ومن ثم تلجأ إلى الاستثمار في هذه الأسواق، إذا ما ثبت جدوى ذلك.
- وأما التفسير المقدم حول ضعف العلاقة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المستوردات يرتكز على الاتجاه المتضارب لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على حجم المستوردات، وبتفسير أكثر يعمل الاستثمار الأجنبي كبديل للمستوردات إذا ما كان الهدف من الاستثمار قبول أسواق كبيرة، ومكمل للمستوردات إذا ما كان الهدف البحث عن عناصر الإنتاج، والصين ليس فقط سوق كبير لكنها تملك عمالة رخيصة أيضا، لذلك تأتي المؤسسات للهدفين، مما يسبب الأثرين المتعارضين على المستوردات.

وفيما يتعلق بالدراسات التي بحثت في العلاقة بين المستوردات والنمو الاقتصادي، وتحت عنوان إستراتيجية إحلال المستوردات والنمو الاقتصادي في الأردن، قام الشريف (1995) بدراسة لاختبار فرضيات اثر إحلال المستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة الزمنية (1970-1993)، حيث خلصت الدراسة إلى أن تأثير إحلال المستوردات على النمو الاقتصادي عكسي، الأمر الذي يعني زيادة المستوردات يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي، ويدل هذا على مدى اعتماد الاقتصاد الأردني على المستوردات. وقد تبين أن نمو الإنتاج المحلي الإجمالي يعتمد

علـى المسـتوردات سـواء كانـت رأسماليه أو مـواد خـام أو اسـتهلاكية إلا أن اعـتماد الـنمو علـى المستوردات الاستهلاكية كان اقل دلالة إحصائية إلا انه كان موجبا.

ولاختبار مدى مساهمة السلع الرأسمالية المستوردة في تحقيق نمو اقتصادي ، استخدم الرجوب (1997) سلاسل زمنية عن الأردن غطت الفترة (1970-1995)، وخلصت الدراسة إلى أن التأثير الحدي للسلع الرأسمالية المستوردة موجب وذو دلالة إحصائية عالية بحيث أن زيادة قيمة المستوردات من السلع الرأسمالية بمقدار مليون دينار سيعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (950) ألف دينار وهي نسبة عالية. كما خلصت الدراسة أيضا إلى أن نسبة المنستوردات من السلع الرأسمالية إلى المنتج محلي منها ذات تأثير ايجابي على معدل النمو في الأردن، ويتضح هذا من خلال قيمة معدل معامل هذه النسبة الذي بلغ (0.6) والذي يبين إلى انه بثبات قيم كل من تعويضات العاملين ونسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي فان الدولة يمكن أن تنمو بشكل أسرع إذا ما استعملت السلع الرأسمالية المستوردة بمعدل اكبر من المنتج محلي منها، في بناء تراكمات مخزونها من رأس المال.

كما قدم الطائي والكواز (1999) دراسة بعنوان تقدير اثر الاستيرادات التجميعية والتفصيلية في النمو الاقتصادي في المملكة الأردنية الهاشمية للمدة 1975-1995، هدفت إلى التعرف على مساهمة المستوردات في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن للفترة 1975-1995، حيث أظهرت النتائج الأثر الايجابي والمعنوي للمستوردات من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن، وتوصلا الى هذه النتيجة من خلال الاعتماد على النموذج التالي:

$$Y = \beta_0 + \beta_1 M + \beta_2 T + \varepsilon$$

حيث:

Y : الناتج المحلي الإجمالي.

M : المستوردات الكلية.

T : الزمن.

وتعتبر هذه النتيجة منطقية باعتبار الأردن بلدا من البلدان النامية وهناك مجموعة من الأسباب تقرر هذا التأثير، منها أن بداية مدة البحث تمثل التطور الاقتصادي التي يتم فيها التوسع في المتطلبات الاستثمارية وتزايد الإنفاق على المشاريع التنموية، مما أدى إلى زيادة الطلب على الاستيرادات المختلفة لتنشيط القطاعات السلعية وخاصة القطاع الصناعي في الأردن.

كما قاما بتقدير اثر المستوردات بشكل مفصل من خلال استبدال متغير المستوردات الكلية، بالمستوردات التفصيلية (السلع الرأسمالية MK، والسلع الاستهلاكية MC، والمواد الأولية MR، والمستوردات الأخرى M0) بالإضافة إلى الزمن T.

$$Y = \beta_0 + \beta_1 MK + \beta_2 MC + \beta_3 MR + \beta_4 M0 + \beta_5 T + \varepsilon$$

وأشارت النتائج إلى أن تأثير المستوردات الرأسمالية موجب وذو دلالة معنوية، وهذا أمر متوقع إذ أن المستوردات من السلع الرأسمالية تحتل دورا رياديا في النمو الاقتصادي خاصة في مراحله الأولى، وذلك من خلال تأثيرها في الاستثمار.

وفي دراسة أخرى تناولت أهمية المستوردات في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وقدمها لورنس وين ستاين (Lawrence and Weinstein, 1999)، أشارت النتائج المعتمدة على بيانات من اليابان وكوريا، على أهمية سياسات التحرر وتخفيض الرسوم الجمركية، ولو أن الحكومة اليابانية اتبعت هذه السياسة للفترة (1964-1973) لحققت نتائج أفضل مما حققته من إتباعها لسياسة الحماية، وذلك لأهمية المنافسة الخارجية في تحفيز الإبداع والتعلم وإمكانية الوصول إلى مدخلات ومواد وسيطة أفضل، كما أثبتت الدراسة أن المستوردات من السلع الغير منافسة للمنتجات المحلية تأثيرها على النمو ضعيف وغير معنوي بعكس السلع المنافسة، كما أكدت الدراسة على أهمية المستوردات للاقتصاد الكوري.

وفي مقارنة بين أهمية المستوردات والصادرات في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، قدم تانج افيلو وراج قورو (Thangavelu and Rajaguru, 2004) دراسة هدفت لاختبار العلاقة السببية بين المستوردات والصادرات ونمو الإنتاجية في تسع دول من بلدان أسيا سريعة النمو بالاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ، حيث أشارت النتائج إلى الأثر المهم للتجارة على النمو الاقتصادي، وعند اختبار العلاقة السببية لم تثبت النتائج علاقة سببية في المدى الطويل من الصادرات إلى النمو الاقتصادي مقاسا بنمو الإنتاجية، لدول هونج كونج، اندونيسيا، اليابان، تايون وتايلاند. في حين أشارت النتائج إلى العلاقة السببية من المستوردات إلى النمو في الهند، اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورا وتايون، وخلصت الدراسة إلى أن اثر المستوردات على النمو اكبر من اثر الصادرات في المدى الطويل، واعتبرت المستوردات هي الرابط الرئيس بين التجارة والنمو.

في حين تعددت الدراسة التي اهتمت باختبار أهمية التكنولوجيا المنتقلة للدولة عن طريق المستوردات، والتي عبرت في مجملها عن أهمية هذه الطريقة في توفير التكنولوجيا الضرورية، خاصة في بداية مرحلة التنمية وبناء القاعدة الإنتاجية.

حيث أكدت دراسة زهانج وزاو (Zhang and Zou, 1995) على الدور الايجابي للتكنولوجيا المستوردة في رفع معدل نمو الدخل في الدول النامية، والتي تعتبر عاملاً مهماً في تفسير أسباب اختلاف معدلات النمو بين الدول النامية، في حين ركزت دراسة ليور وفان دن بيرج (Lewer and Van den Berg, 2003) على طبيعة خصائص الدول في المراحل الأولى من

التنمية والتي تميل إلى تصدير سلع استهلاكية - معتمدة على ميزتها النسبية في ذلك- في مبادلة مع سلع راسمالية، وعلى دور هذا التركيب التجاري في تحفيز النمو. ولم تنكر دراسة كلير وايبل (Keller and Yeaple, 2004) دور المستوردات في نقل التكنولوجيا، على الرغم من أن نتائج هذه الدراسة أشارت إلى تفوق الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الوظيفة.

وضمن هذا الإطار وبهدف قياس أهمية التكنولوجيا الأجنبية الحديثة المنتقلة للدولة عن طريق الاستيراد، قام كريسبو وآخرون (Crespo et al, 2002) بتقدير أهمية هذه العلاقة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، حيث أشارت النتائج إلى المشاركة الايجابية للتكنولوجيا الأجنبية من خلال الاستيراد على النمو الاقتصادي لدول OECD كما أشارت للدور الايجابي للبحث والتطوير ورأس المال المحلي بشكل مباشر وبشكل غير مباشر من خلال زيادة قدرة الدولة على امتصاص البحث والتطوير الأجنبي، كما نوهت الدراسة إلى أمكانية تطبيق هذه النتائج على السياسات الاقتصادية في الدول النامية.

الفصل الثالث

الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن والتجارة الخارجية

الفصل الثالث

الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن والتجارة الخارجية

قبل الخوض في التحليل القياسي للسلاسل الزمنية المتعلقة بأهداف الدراسة، يتطلب الأمر تقديم دراسة وقراءة في المتغيرات الرئيسة المؤثرة في موضوع الانفتاح الاقتصادي، وهذا ما يسعى لتقديمه هذا الفصل من الدراسة، من خلال التعرف على أهم الإجراءات المتخذة في الأردن لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتنمية الصادرات.

كما سيتم التطرق خلال هذا الفصل للاتفاقيات الموقعة بين الأردن والدول الأخرى، واثر هذه الاتفاقيات على الاقتصاد الأردني، كما وتقدم الدراسة تحليلاً لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات في الأردن والتطور التاريخي لهذين المتغيرين، وذلك بالاعتماد على الإحصائيات الصادرة عن البنك المركزي وصندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى تقييم أهم العوامل المؤثرة على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى صعيد المستوردات فقد قدم هذا الفصل تحليلاً للتركيب السلعي والتوزيع الجغرافي لها وأثرها على الاقتصاد الأردني. وأشارت الدراسة إلى دور الصادرات باعتباره احد عوامل الانفتاح الاقتصادي حسب مقياس الكثافة التجارية.

3-1 مقدمة

شهدت حقبة التسعينات تغيرات ضخمة في منظومة الاقتصاد العالمي، وقد لعبت الشركات متعددة الجنسيات دورا حاسما في خلق وتشكيل تلك التغيرات، والعامل الأخر الذي عزز من هذا التوجه يتمثل في انفتاح الاقتصاد العالمي تحت مظلة منظمة التجارة العالمية، مثل تلك التغيرات أعطت للاستثمار الأجنبي المباشر أبعادا جديدة تستوجب التوقف والتحليل.

كما أن النظرة تجاه الشركات متعددة الجنسيات قد تغيرت كليه، ففي ظل ندرة رأس المال المحلي بسبب ضعف مستويات الادخار، والافتقار إلى القدرات التكنولوجية، وعدم المقدرة على المنافسة في اقتصاد عالمي مفتوح، نظرت العديد من الدول – ليس فقط في العالم النامي بل وفي العالم المتقدم أيضا- إلى الاستثمار الأجنبي على انه المنقذ، وذلك لما يحتويه من حزمة رأس المال والتكنولوجيا ومهارات إدارية (عبد السلام،2002).

ويتأثر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل رئيسي بمجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي تسود في القطر المستقبل للاستثمار، حيث تمثل هذه الأوضاع ما

يسمى " بمناخ الاستثمار"، وحسب تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ينصرف تعبير مناخ الاستثمار إلى " مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط التي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا وإيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية" (علي, 2004).

كما يمكن العمل على تهيئة المناخ الملائم من خلال تشجيع الصادرات وتحرير التجارة والتعديل على القوانين والأنظمة، والعمل على توفير الاستقرار السياسي والاقتصادي. فرغبة الحكومات في الأونة الأخيرة في تسهيل السبل أمام الاستثمار الأجنبي المباشر انعكست في شكل سياسات تحريرية وتعديلات على القوانين المتعلقة بالاستثمار والتجارة. وهذا ما ركزت عليه معظم الدول التي تعاني من صغر حجم السوق المحلي، حيث أعطت فرصا اكبر للتصدير وذلك لتشجيع الاستثمار فيها.

" وقد سعت الحكومة الأردنية شانها شان باقي دول العالم على توفير المناخ الملائم، وفي سبيل ذلك اتخذت مجموعة من الإجراءات والتعديلات على القوانين المعمول بها، حيث مرت سياسة تحرير التجارة في الأردن بثلاث مراحل أساسية، تتمثل بما يلي:

4. سياسة إحلال المستوردات (فترة الثمانينات).
5. سياسة تشجيع الصادرات (بداية التسعينات).
6. سياسة الانفتاح والتحرير الاقتصادي (1995- لغاية الأن).

وفي ظل الانفتاح والتحرر الاقتصادي قدمت الحكومة الأردنية مجموعة من التسهيلات والحوافز للمشاريع الاستثمارية، وأصدرت مجموعة من القوانين لتحفيز هذه الاستثمارات، وتميزت هذه القوانين بالمرونة حيث تم تعديلها في فترات متلاحقة بما يتناسب مع المستجدات التي تطرأ على الساحة المحلية والعالمية، توخيا لاستقطاب قدر اكبر من رؤوس الأموال والاستثمارات المحلية والأجنبية" (حموري، بلال).

2-3 التجارة واتفاقيات الاستثمار

تعاني بعض الدول – خاصة صغيرة الحجم- من مجموعة من المعوقات التي يمكن أن تحد من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إليها، وترتبط بعض هذه المعوقات بصغر حجم السوق، حيث تفضل المؤسسات الأجنبية الاستثمار في الدول التي تتمتع بأسواق كبيرة. لذلك سعت هذه الدول – صغيرة الحجم – وغيرها لمعالجة هذه المشكلة عن طريق الانفتاح الاقتصادي، وتوقيع اتفاقيات تجارة حرة مع دول الجوار والدول الأخرى. ويرى لي (Lee, 2003) أن مثل هذه

الاتفاقيات والسياسات التحررية لربما تكون العامل المحتمل الذي قاد إلى التطورات الحديثة في التدفق الكبير لرأس المال.

" ويُعد الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي بكافة أبعاده احد ابرز مرتكزات السياسة الاقتصادية العامة في المملكة، فانفتاح الاقتصاد الأردني على العالم بكل ما يوفره ذلك من امتيازات وما يمليه من استحقاقات سينقله من مرحلة سابقة اتسمت بالحماية والدعم الحكومي والاعتماد على الميزة النسبية إلى مرحلة حالية قائمة على التحرر الاقتصادي ورفع الإنتاجية وتطوير الميزة التنافسية للقطاع الخاص. وتطبيقا لإستراتيجية التكامل مع الاقتصاد العالمي وللتغلب على عقبة ضيق السوق المحلية، وبغية جذب الاستثمار الأجنبي وتحسين مقدرة الشركات المحلية على النفاذ إلى الأسواق الدولية، تبنت الحكومة الأردنية منذ عام 1989 برنامجا طموحا لإصلاح نظام التجارة وإزالة القيود أمام حركة رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر" (تقرير البنك المركزي, 2002).

ويتضمن البرنامج مجموعة من الإجراءات والاتفاقيات الخاصة بتحرير التجارة وتشجيع الاستثمار، وحسب الموقع الالكتروني لمؤسسة تشجيع الاستثمار* فان أهم هذه الإجراءات والاتفاقيات تتمثل بما يلي:

1. عقد الأردن اتفاقيات تجارة حرة مع بعض الدول العربية، والتي بدا تطبيقها في 9 آذار 1998. وطبقا للاتفاقية، تعامل كافة البضائع التي تنتقل بين الدول العربية الموقعة على الاتفاقية كبضاعة وطنية. وتبعا لما تقدم، فانه من المتوقع للأردن أن يجتذب استثمارات جديدة وان يتمتع بنفاذ كامل إلى أسواق الدول العربية.
2. كما صادق البرلمان الأردني على اتفاقية الشراكة الأردنية الأوربية، والتي تتمتع الأردن بموجبها بتجارة حرة مع دول الاتحاد الأوروبي، ولقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في العام 2000.
3. اتفاقيات التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات: وقع الأردن والولايات المتحدة الأمريكية في تموز من العام 1997 اتفاقية ثنائية للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، حيث تؤكد الاتفاقية على تشجيع اكبر للتعاون الاقتصادي وعلى التدفق الحر للاستثمار بين البلدين. كما وقد تم إبرام اتفاقيات مماثلة مع دول أوروبية كبرى إلى جانب إبرام اتفاقيات مع ماليزيا واندونيسيا وتونس ومصر والجزائر واليمن.
4. اتفاقيات التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية: شهد عام 2000 توقيع اتفاقية تجارة حرة بين المملكة الأردنية الهاشمية والولايات المتحدة الأمريكية، ويعتبر الأردن أول دولة عربية ورابع دولة على مستوى العالم توقع هذه الاتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

---

* www.jordaninvestment.com

5. المناطق الصناعية المؤهلة: منحت الأردن الفرصة غير المسبوقة لإنشاء مناطق صناعية مؤهلة، والتي توفر للبضائع المصنعة فيها نفاذا إلى سوق الولايات المتحدة الكبير دون أي رسوم أو ضرائب جمركية ودون تطبيق نظام الحصص.

6. منظمة التجارة العالمية: انضم الأردن إلى منظمة التجارة العالمية في كانون أول 1999، وأصبح يتمتع بصفة العضو الكامل في منظمة التجارة العالمية اعتبارا من نيسان 2000، حيث عملت الحكومة الأردنية على مراجعة قوانينها، لاسيما تلك الخاصة بحقوق الملكية والأسرار التجارية وذلك من اجل أن تتماشى مع معايير منظمة التجارة العالمية.

7. المناطق الحرة: من اجل تسهيل دور الأردن كمركز تجاري إقليمي فقد عمدت الحكومة الأردنية إلى إنشاء عدد من المناطق الحرة الخاصة والعامة في أرجاء المملكة، حيث يمكن للبضائع العبور إلى هذه المناطق دون دفع أي رسوم جمركية أو ضرائب استيراد، وتعتبر منطقة العقبة الحرة أول هذه المناطق في الأردن.

3-3 اثر اتفاقيات التجارة على الاقتصاد الأردني

تلعب الاتفاقيات المعقودة بين الأردن والدول الأخرى دورا هاما في تنمية الصادرات الوطنية، إذ أن تلك الاتفاقيات تساعد الصادرات الوطنية على ارتياد الأسواق الجديدة ومن ثم فتح المجال أمامها للمنافسة في تلك الأسواق. بالإضافة إلى ذلك، فان مثل هذه الاتفاقيات تساعد المملكة في تغطية حاجاتها من السلع المستوردة – خاصة الضرورية منها – والتي لا يمكن إنتاجها محليا، وفي سبيل تحقيق تلك الأهداف سعى الأردن إلى توثيق علاقاته التجارية مع الدول العربية. ولكن علاقاته هذه لم تنحصر في الإطار الإقليمي العربي بل امتدت لتشمل أيضا الدول الأجنبية في مختلف المناطق الجغرافية بغية دعم وتوسيع التبادل التجاري مع تلك الدول (داود وآخرون،200).

كما وتأثر اتفاقيات التجارة على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق للدول الأعضاء، وذلك حسب ما أشارت إليه مجموعة من الدراسات، ومنها دراسة جاومت (Jaumotte, 2004) والتي اعتمدت على عينة من 71 دولة نامية، باستخدام بيانات للفترة (1980-1999)، والتي خلصت إلى أهمية حجم السوق المرتبط باتفاقيات التجارة الحرة خاصة الإقليمية، في تحديد الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق للدول الأعضاء في هذه الاتفاقية. وأكد لي (Lee, 2003) هذه النتيجة في دراسته، والتي شملت 127 دولة نامية، من بينها الأردن، حيث نوهت الدراسة إلى الأثر الايجابي لمثل هذه الاتفاقيات والسياسات على الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق للدول المعنية.

ومع توقيع هذه الاتفاقيات أو بدء التطبيق الفعلي لبعضها، لوحظت تغيرات في حجم الصادرات والمستوردات، وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فعلى مستوى الصادرات شهد العام

2001 ارتفاع بحجم الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة إلى 164.552مليون دينار، وبمعدل نمو مقداره 267% بالمقارنة مع العام 2000، وذلك بعد توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية في عام 2000، وتشير البيانات الأولية الصادرة عن البنك المركزي بان حجم الصادرات الأردنية إلى السوق الأمريكية ستصل إلى 721.781 مليون دينار في عام 2004.

وشهدت الصادرات الوطنية ارتفاعا ملحوظا في السنوات الأخيرة، حيث نمت من (1080.817) مليون دينار عام 2000 إلى (1352.371) عام 2001، وبمعدل نمو (25.1%) وحافظت الصادرات الأردنية على الارتفاع المستمر بعد هذه الفترة. كما ظهرت أثار الاتفاقيات العربية في عام 2001 والذي شهد نمواً في حجم الصادرات الأردنية إلى الأسواق العربية بمعدل (57.9%) بالمقارنة مع عام 2000.

في حين لم تظهر أثار بعض الاتفاقيات بشكل واضح على صعيد الصادرات مثل الاتفاقية مع دول الاتحاد الأوروبي حيث حافظت الصادرات مع هذه الدول على نفس المستوى تقريبا، حيث بلغ حجم الصادرات معها (60.921) عام 1999، و(57.059) عام 2003 علما بأن هذه الاتفاقية دخلت حيز التنفيذ عام 2000. " ومرد ذلك يرجع إلى الفرق في الجودة والسمعة التي تتمتع بها السلع الأوروبية مقابل السلع الأردنية، بالإضافة إلى أن الفرق السعري الذي سيلمسه المستهلك الأردني نتيجة لتحرير التجارة بين الأردن والاتحاد الأوروبي هو اكبر بكثير من ذلك الفارق الذي سيلمسه المستهلك الأوروبي وذلك لانخفاض معدل التعرفة في دول الاتحاد الأوربي" (النعيمات والبخيت، 2005).

وعلى مستوى المستوردات فقد شهد العام 2000 – والذي يعتبر عام توقيع الاتفاقيات أو التطبيق الفعلي لاتفاقيات سابقة- ارتفاعاً في حجم المستوردات مع معظم الشركاء التجاريين خاصة مع الدول العربية، ودول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى الصين، حيث نمت المستوردات الأردنية في هذا العام بمعدل (23.7%) بالمقارنة مع عام 1999 ساهمت المستوردات من المواد الخام والسلع الوسيطة بـ (51%) من حجم النمو بالمستوردات الكلية لنفس العام.

وعلى صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر لم يكن الأمر مختلفا، فقد شهد العام 2000 ارتفاعاً في حجم صافي الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الأردن حيث بلغ (554.24) مليون دينار، ويعتبر هذا أعلى مستوى يصل إليه صافي الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة التي تناولتها الدراسة (1976-2003)، هذا ويؤثر حجم الاستثمار الأجنبي على صادرات الدولة المضيفة وعلى مستورداتها خاصة من المواد الخام والسلع الوسيطة والسلع الرأسمالية.

3-4 العوامل المؤثرة على حجم الاستثمار الأجنبي

يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمجموعة من العوامل، يتعلق بعضها بعناصر الاستقرار السياسي والاجتماعي، ويرتبط بعضها الأخر بسلوك المستثمر الأجنبي وهدفه نحو تحقيق أقصى ربح من خلال الإنتاج بأقل التكاليف، فيتجه للخارج بحثا عن العمالة الرخيصة، والمواد الخام، والأسواق الكبيرة. كما تتجه الاستثمارات للخارج تجنبا للقيود المفروضة داخليا، وبحثا للاستفادة من الحوافز الممنوحة من الدول الأخرى.

وضمن نفس السياق أشارت مؤسسة تشجيع الاستثمار، إلى أن أهم الأسباب للاستثمار في الأردن تتمثل بالموقع المتميز والاستراتيجي والذي يقع عند التقاء أوروبا واسيا وإفريقيا، والبيئة السياسية المستقرة نسبياً، والاقتصاد الموجه للسوق الحر، والنفاذ إلى أسواق دولية كبرى وحزمة الحوافز والإعفاءات لتشجيع الاستثمار، والمناطق الحرة المؤهلة والمدن الصناعية ومصادر بشرية منافسة ومؤهلة، وتوفر البنى التحتية وشبكات الاتصال، بالإضافة إلى نوعية الحياة العالية والتي يمكن أن يتمتع بها المستثمر مقابل تكاليف منخفضة نسبيا.

وجميع هذه العوامل تلعب دورا مهما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وحسب دراسة قام بها غرايبة والعزام (1997) على الاقتصاد الأردني فان الدخل القومي ونموه والاستقرار السياسي وشروط التجارة وأسعار الصرف المحلية ذات أهمية بالغة في جذب الاستثمارات الأجنبية.

في حين أشار آغا (2002) إلى الأثر الايجابي لكل من معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، ونمو السوق المحلي مقاسا بنمو عدد سكان المملكة، على تدفق الاستثمارات الأجنبية للأردن، كذلك دلت النتائج على ارتباط عدم الاستقرار المالي مقاسا بعجز الموازنة العامة للحكومة المركزية بعلاقة عكسية وتدفق الاستثمارات الأجنبية المتجهة للأردن.

وتحت عنوان دور الحوافز والإجراءات الضريبية في تشجيع الاستثمار في الأردن قدم اللوزي والمومني (2004) دراسة هدفت إلى التعرف على دور الحوافز الضريبية التشجيعية والإجراءات الإدارية الضريبية في تشجيع الاستثمار، من وجهة نظر المستثمرين في مؤسسة المدن الصناعية من خلال معرفة آرائهم في إجراءات الحصول على الحوافز الضريبية، وكذلك إجراءات ضريبة الدخل في التعامل مع المستثمرين.

وتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات القائمة في مؤسسة المدن الصناعية والمدرجة في دليل الصناعات الصادر عنها وبلغ عددها (408) شركات، وقد تم اختيار عينة عشوائية من هذه الشركات تكونت من (93) شركة، ولجمع البيانات تم إعداد استبانه. وقد توصلت الدراسة إلى

وجود علاقة ارتباطيه بين ما يقدم من حوافز ضريبية وتشجيع الاستثمار، كما توصلت الدراسة إلى أن هنالك علاقة طردية بين مدى سهولة الإجراءات الإدارية الضريبية وتشجيع الاستثمار.

كما يمكن التغلب على مشكلة صغر حجم السوق والتي يتصف بها الأردن، عن طريق توقيع اتفاقيات التجارة الحرة، والتي تؤثر على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق خاصة الموجهة لغايات التصدير، حيث أكد جايبونج وكَري كَري (Gyapong and Karikari, 1999) على أن سياسة إحلال المستوردات ذات اثر غامض على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين يحفز الأداء الاقتصادي الجيد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصدير.

وحسب تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2004 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار* فان أهم المؤشرات الدولية والإقليمية -يشتمل الملحق على شرح لها- التي ترتبط بالاستثمار الأجنبي والتجارة، ويهتم بها المستثمر هي:

1. المؤشر المركب للمخاطر: والذي يصدر عن مجموعة PRS من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية ICRG لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار, وحسب هذا المؤشر فان الأردن يقع ضمن مجموعة الدول ذات درجة المخاطر المنخفضة.

2. مؤشر الحرية الاقتصادية: والذي يصدر سنويا عن معهد " هيرتاج فاونديشن" وصحيفة " وول ستريت جورنال" ، ويعد المؤشر مرجعا قيما للمستثمرين ومتخذي القرار حول العالم لتقييم بيئة الأعمال في كل دولة على حدة. وقد أورد هذا المؤشر أن الأردن من الدول التي تتمتع بحرية اقتصادية شبه كاملة.

3. مؤشر الشفافية: والذي يصدر عن منظمة الشفافية الدولية، ويرصد فيه درجة الفساد حسبما يراها رجال الأعمال والمحللون، والذي يشترط إجراء ثلاث مسوحات على الأقل لدخول الدولة في المؤشر، وقد صنف هذا المؤشر الأردن من الدول ذات شفافية متوسطة.

4. مؤشر التنافسية العالمي: والذي يصدر سنويا عن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، ويعتبر أداة هامة في تشكيل السياسات الاقتصادية وتوجيه قرارات الاستثمار، ويتضمن مؤشر النمو للتنافسية والذي يقيس قدرة الاقتصادات العالمية على تحقيق معدلات دائمة من النمو الاقتصادي، ومؤشر الأعمال التنافسية والذي يقيس قدرة الوحدات الاقتصادية على صعيد المنشأة في تحقيق التنافسية. وبالنسبة لمؤشر النمو للتنافسية لعام 2004 فقد جاء الأردن في المرتبة 35 عالميا من بين 104 دولة والثالث عربيا من أصل 7 دول عربية، أما حسب مؤشر الأعمال للتنافسية فقد جاء الأردن بالمرتبة 43 من أصل 103 دولة.

* http://www.iaigc.org/index_a.html

5. مؤشر التنمية البشرية: والذي يصدر سنويا عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بهدف جعل الإنسان محور العملية التنموية. وهو مؤشر مركب يصنف الدول وفق مستوى معيشة أفرادها وليس وفق أرقام اقتصادية تقليدية، وحسب هذا المؤشر جاء الأردن ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة.

وعلى الرغم من هذه الجهود المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى أن الاقتصاد الأردني لم يلمس زيادة ملحوظة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ويعود ذلك إلى عوامل عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في المنطقة، وضيق حجم السوق الأردني.

5-3 الاستثمار الأجنبي المباشر وبرنامج التخاصية

أدت موجة الخصخصة في كثير من الدول النامية منذ أواخر عقد الثمانينات إلى نمو كبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول، كما كانت الخصخصة بالنسبة لاقتصاديات دول أوروبا الوسطى والشرقية عنصرا هاما من عناصر التحول إلى نظام اقتصاد السوق والتي تنطوي في الغالب على مشاركة من جانب مستثمرين أجانب بتنفيذ استثمارات مباشرة.

كما يمكن أن تعمل الخصخصة في الأجل الطويل على توفير واجتذاب رأس المال الإنتاجي الأجنبي، إلا أن هذا الأمر يعتمد في الأساس على أسلوب إدارة برامج الخصخصة. هذا وتؤثر برامج الخصخصة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعدة طرق أبرزها: إتاحة وسيلة ملموسة لتلك الاستثمارات الأجنبية للمشاركة في اقتصاد البلد المضيف، إزالة كافة العقبات المعيقة للاستثمار، تحسين البنى الأساسية، وأخيرا إعطاء إشارة من الحكومة باتخاذها الخطوات اللازمة لتهيئة البيئة الملائمة لاستثمارات القطاع الخاص (خضر, 2004).

ولقد تبنت الحكومة الأردنية برنامج التخاصية في أواخر عام 1996 كجزء من التوجه العام نحو تفعيل دور القطاع الخاص بالعملية التنموية، ويهدف هذا البرنامج حسب ما أشار إليه تقرير البنك المركزي لعام 2002 إلى :

- حصر دور الحكومة في أعمال الإدارة والتنظيم.
- رفع كفاءة المشروعات وتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية.
- تخفيض العبء عن الموازنة العامة للدولة.
- تحفيز الادخارات المحلية وجذب الاستثمارات الخاصة.
- وقف نزف المال العام والحد من اللجوء إلى الاقتراض الخارجي.
- المساهمة في نقل التكنولوجيا واستخدام أساليب الإدارة المتطورة.

شهدت فترة نهاية الثمانينات وبداية التسعينات القيمة السالبة للاستثمار الأجنبي المباشر، كما تشير الإحصائيات إلى ارتفاع حجم صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة للأردن بعد تطبيق سياسة التحرر والانفتاح الاقتصادي، وتزايد الثقة بالبيئة الاستثمارية في المملكة خاصة بعد انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية، كما اثر برنامج التخاصية الذي طبقه الأردن على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر والذي فسر جزءا كبيرا من حجم الاستثمار خلال عام 2000، وعلى الرغم من انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمقارنة مع الدول النامية الأخرى، إلى أنها تشهد نموا مرتفعا بالمقارنة مع الفترات السابقة لتوقيع وتطبيق هذه السياسات.

وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها الأردن، فلا زال تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليه محدودا، قياسا بحاجة الأردن للموارد الأجنبية ومقارنة مع تدفقات هذا الاستثمار نحو المناطق الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي. فقد بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المتدفق للأردن في عام 2000 حوالي (554.24) مليون دينار كأعلى مستوى أي ما نسبته (43.9%) من إجمالي تكوين رأس المال الثابت. في حين انخفض حجم الاستثمار الأجنبي في عام 2003 إلى (266.73) مليون دينار بنسبة (19%) من إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

وبناءا على تقرير البنك المركزي السنوي وبالاعتماد على بيانات أولية لعام 2004 فان صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للملكة تقدر بـ 439.8 مليون دينار، وقد جاء هذا التطور بفضل السياسات التي تنتهجها الحكومة والمؤسسات ذات العلاقة في جذب الاستثمار الأجنبي (الاستثمار غير الأردني) للمملكة، هذا بالإضافة إلى ارتفاع الاستثمارات حديثة التسجيل في المملكة من 27 مليون دينار خلال عام 2003 إلى 53.7 مليون دينار في عام 2004 وذلك في ضوء تدفق رؤوس الأموال الخاصة بالعراقيين للمملكة نتيجة لظروف عدم الاستقرار التي يشهدها العراق.

7-3 المستوردات الأردنية

تنبع أهمية المستوردات من خلال مساهمتها في توفير السلع الضرورية والتي يصعب توفيرها محليا، أو تلك التي يتم توفيرها بشكل لا يكفي لسد الحاجة المحلية، فضلا عن توفير المواد الخام والسلع الوسيطة، والسلع الرأسمالية والتي تلعب الدور الأساس في عملية التنمية الاقتصادية.

1-7-3 حجمها ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي

يتصف الاقتصاد الأردني بدرجات انكشاف عالي والتي ترتبط بارتفاع حجم المستوردات بالنسبة للدخل المحلي الإجمالي، ويبين الجدول رقم (3-1) التطور الزمني للمستوردات الأردنية

خلال الفترة (1976-2003) حيث تم التركيز على السنوات التي تلت توقيع العديد من الاتفاقيات والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أي بعد عام 2000، وتشير الأرقام إلى أن قيمة المستوردات تضاعفت 12 مرة خلال هذه الفترة، كما أن نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة نسبيا وبمتوسط (56.4%) خلال هذه الفترة.

جدول رقم (3-1): نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دينار)

جدول رقم (3-1): نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دينار)

السنة	(1) المستوردات	(2) الناتج المحلي الإجمالي	% (1) إلى (2)
1976	339.539	567.3	59.9%
1980	715.977	1164.8	61.5%
1990	1725.828	2760.9	62.5%
2000	3259.404	5989.1	54.4%
2001	3453.729	6339	54.5%
2002	3599.160	6698.8	53.7%
2003	4072.008	7052	57.7%

المصدر: نشرة البنك المركزي عدد خاص 2004.

وبالرجوع إلى أرقام المستوردات بالتفصيل نجد أنها تتأثر بالعوامل الخاصة بالاقتصاد الأردني والعوامل السياسية والاقتصادية المحيطة، حيث تشير الأرقام إلى ارتفاع حجم المستوردات بداية الثمانينات وذلك نتيجة للتوجه التنموي وبناء القاعدة الإنتاجية الأساسية الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على أنواع المستوردات من المواد الخام والسلع الرأسمالية، والتي شكلت حوالي ثلثي مجمل المستوردات الكلية خلال العام 1981 (تقرير البنك المركزي, 1981). كما تأثر حجم المستوردات نهاية الثمانينات بسياسة إحلال المستوردات حيث شهدت الفترة (1986-1988) اقل نسبة للمستوردات من الناتج المحلي الإجمالي.

ويلاحظ ارتفاع حجم المستوردات خلال العام 1990نتيجة لحرب الخليج وما رافقها، كما أخذت المستوردات بالارتفاع المستمر بعد عام 2000 أي بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. ويعزى النمو الملحوظ في قيمة المستوردات إلى زيادة الكميات المستوردة لتلبية الزيادة في الطلب المحلي من جهة، والى ارتفاع أسعار المستوردات في ضوء ارتفاع أسعار النفط العالمية، وارتفاع أسعار صرف بعض العملات الأجنبية مقابل الدينار من جهة أخرى.

2-7-3 التركيب السلعي للمستوردات

لتحديد اثر المستوردات على الاقتصاد الأردني وعلى حجم النمو به، لابد من معرفة التركيب السلعي لهذه المستوردات. ويبين الجدول رقم (3-2) الأهمية النسبية للسلع المستوردة حسب الإغراض الاقتصادية:

جدول رقم (3-2): الأهمية النسبية للسلع المستوردة حسب الإغراض الاقتصادية (بالأسعار الجارية)

السنة	[illegible]		[illegible]		[illegible]	
	حجمها	% من المستوردات الكلية	حجمها	% من المستوردات الكلية	حجمها	% من المستوردات الكلية
1976	133.34	39.3	90	26.5	114.63	33.8
1980	240.15	33.5	227.09	31.7	246.74	34.5
1990	433.83	25.1	992.91	57.5	259.72	15.1
2000	984.9	30.2	1625.67	49.9	575.64	17.7
2001	915.82	26.5	1822.52	52.8	668.3	19.4
2002	964.08	26.8	1902.72	52.9	664.54	18.5
2003	1048.32	25.8	2235.07	54.9	704.48	17.3

1. مجموع النسب المئوية لا يساوي 100% بسبب عدم إدراج مجموعة السلع الأخرى.
2. الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نشرة البنك المركزي، عدد خاص 2004.

وبالرجوع للجدول السابق رقم (3-2) يمكن ملاحظة ما يلي:

- انخفاض الأهمية النسبية للسلع الاستهلاكية –مع الزمن- من مجموع المستوردات، وهذا يؤكد على حقيقة إحلال السلع الاستهلاكية المصنعة محليا محل السلع المستوردة.
- ارتفاع حجم السلع الرأسمالية الضرورية لعملية الاستثمار والتنمية، على الرغم من انخفاض نسبتها من مجموع المستوردات.
- تعزى الزيادة الملحوظة في المستوردات إلى ارتفاع حجم المستوردات من المواد الخام والسلع الوسيطة، مما يدل على مدى اعتماد الاستثمارات القائمة فعلا بالأردن على المصادر الخارجية لتوفير عناصر الإنتاج والمواد الضرورية لاستمرار عملية الإنتاج وبالتالي تعزيز دور الصادرات الوطنية في دعم النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط.

وبمقارنـة بيانات 2002 مـع 2003 نجد أن المستوردات من المواد الخام والسلع الوسيطة قد ساهمت بنسبة 70.3%، في حين ساهمت السلع الاستهلاكية المستوردة بنسبة 17.8% من الزيادة المتحققة في المستوردات.

3-7-3 توزيعها الجغرافي

يتضـمن الجـدول التالـي تطـور حجـم المسـتوردات مـع أهـم الشـركاء التجاريـين خـلال فتـرة الدراسة (1976-2003) :

جدول رقم (3-3): التوزيع الجغرافي للمستوردات كنسبة من إجمالي المستوردات

مجموعة الدول	1976	1980	1990	2000	2001	2002	2003
الدول العربية	17.93	20.84	25.4	23.74	23.83	25.22	27.55
دول الاتحاد الأوروبي	42.27	42.34	30.79	32.96	31.55	28.64	25.13
دول أوروبية أخرى	6.94	6.41	6.25	5.34	5.56	5.25	6.11
الولايات المتحدة	9.14	8.6	17.35	9.88	8.13	7.74	6.78
الصين الشعبية	1.35	1.4	1.45	3.85	4.88	6.58	7.92
الهند	3.9	.27	1.28	1.4	1.51	1.62	1.48
اليابان	6.34	7.17	3.15	3.92	3.59	3.12	3.48
بلدان أخرى	12.13	12.97	14.33	18.91	20.95	21.83	21.55

المصدر: نشرة البنك المركزي عدد خاص 2004.

بالرجوع للجدول السابق رقم (3-3) يلاحظ ارتفاع حجم المستوردات من الدول العربية بشكل مستمر وذلك نتيجة للاعتماد عليها لتلبية احتياجات المملكة من النفط الخام ومشتقاته، كما يلاحظ انخفاض حجم المستوردات من دول الاتحاد الأوروبي والتي يعتمد عليها الأردن لاستيراد آلات ومعدات النقل.

كما يشير الجدول إلى زيادة حجم المستوردات من الصين الشعبية في السنوات الأخيرة، ويعزى ذلك إلى زيادة نشاط صناعة الألبسة في المناطق الصناعية المؤهلة، حيث يتم استيراد متطلبات هذا النوع من الإنتاج من الصين.

ومما سبق يظهر أن أسواق كل من دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية والصين والولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أهم أسواق للمستوردات الأردنية خلال العام 2003 والسنوات السابقة (قبل

عام 2000 كانت المستوردات من الصين منخفضة نسبيا)، حيث بلغ نصيب هذه الأسواق مجتمعة (67.4%) من مجمل المستوردات في عام 2003.

8-3 الصادرات والمستوردات والانفتاح الاقتصادي

عند الحديث عن الانفتاح الاقتصادي، ودور اتفاقيات التجارة والاستثمار، والبحث في اثر الاستثمار الأجنبي المباشر، لابد من الإشارة إلى حجم الصادرات الوطنية ونسبة النمو بها، وتوزيعها الجغرافي واثر اتفاقيات التجارة على هذا التوزيع.

جدول رقم (3-4): الصادرات والمستوردات من السلع (مليون دينار)

السنة	(1) حجم الصادرات الوطنية من السلع	(2) حجم المستوردات من السلع	(3) درجة الانفتاح الاقتصادي
1976	49.552	339.539	78.7%
1980	120.107	715.977	77.1%
1990	612.253	1725.828	92.9%
2000	1080.817	3259.404	76.9%
2001	1352.371	3453.729	80.1%
2002	1556.748	3599.160	83.1%
2003	1675.075	4072.008	88.7%

لغاية احتساب درجة الانفتاح الاقتصادي لم تستخدم البيانات في 1+2 وذلك لتضمين السلع المعاد تصديرها
1+2 بالاعتماد على بيانات البنك المركزي، 3 من خلال بيانات صندوق النقد الدولي

يظهر من الجدول السابق التزايد المستمر في حجم الصادرات الوطنية خلال فترة الدراسة، كما يلاحظ ارتفاع معدلات النمو في السنوات الأخيرة حيث تشير البيانات إلى نمو في حجم الصادرات بمعدل (25.1%) خلال العام 2001 بالمقارنة مع عام 2000، ويرجع ذلك النمو إلى زيادة حجم الصادرات الأردنية للولايات المتحدة الأمريكية حيث شهد العام 2001 نمو في حجم الصادرات الأردنية إلى هذه السوق بمعدل (267%) وما نسبته (12.2%) من حجم الصادرات الوطنية لهذا العام.

كما شهد نفس العام نمو في حجم الصادرات للدول العربية بمعدل (57.9%) ولدول الاتحاد الأوروبي (40.4%)، في حين انخفض حجم الصادرات لبعض الدول مثل الهند والصين. هذا وبقيت السوق العربية أهم مستورد للصادرات الأردنية على الرغم من ارتفاع حجم الصادرات

للسوق الأمريكية الأمر الذي يعني معانات الصادرات الأردنية من التركز الجغرافي الذي يصبح عرضه للعوامل السياسية (العلاقات السياسة بين الأردن والشركاء التجاريين). وخلال عامي (2002-2003) لم يكن الأمر مختلفا حيث استمرت الصادرات الوطنية بالارتفاع خاصة للسوق الأمريكية والتي باتت ثاني أهم سوق بعد السوق العربية (بالاعتماد على ملحق رقم 3).

وبالرجوع للتركيب السلعي للصادرات نجد الانخفاض التدريجي للأهمية النسبية للمواد الخام والسلع الوسيطة والتي أصبحت تشكل (38.4%) من حجم الصادرات الوطنية عام 2003 مقابل (56.3%) عام 1999، كما تشير إحصائيات التركيب السلعي للصادرات إلى زيادة الأهمية النسبية للصادرات من السلع الاستهلاكية. وتذبذب حجم الصادرات من السلع الرأسمالية بين الانخفاض والارتفاع على الرغم من انخفاض نسبتها بشكل عام من حجم الصادرات الوطنية حيث بلغت (6.5%) عام 1994، وتعتبر هذه أعلى نسبة تصل إليها صادرات السلع الرأسمالية من حجم الصادرات الوطنية خلال فترة الدراسة (1976-2003). كما وتشير البيانات إلى ارتفاع حجم الصادرات من المصنوعات المتنوعة منذ عام 2000 واستمرار هذا الارتفاع بشكل مطرد وبمتوسط معدل نمو 66% (بالاعتماد على ملحق رقم 2).

وبعد معرفة حجم التجارة الخارجية الخاصة بالأردن من خلال تحليل بندي التجارة الصادرات والمستوردات تبقى الإشارة إلى ارتفاع درجة الانفتاح الاقتصادي حسب مقياس الكثافة التجارية؛ والذي يعني نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي، ويبن الجدول السابق ارتفاع هذه النسبة خلال سنوات الدراسة وذلك لارتفاع حجم المستوردات الأردنية، هذا ويعاني الميزان التجاري الأردني من عجز مزمن على الرغم من السياسات المختلفة المتبعة والتي استخدمت للحد من هذه الظاهرة.

مما سبق يمكن تحديد خصائص التجارة الخارجية الأردنية بالنقاط التالية:

- ارتفاع نسبة المستوردات للناتج المحلي الإجمالي.
- انخفاض نسبة الصادرات للناتج المحلي الإجمالي.
- ارتفاع قيمة المستوردات مقارنة مع الصادرات، على الرغم من الارتفاع المستمر في حجم الصادرات، الأمر الذي أدى إلى عجز مزمن في الميزان التجاري.
- الانخفاض المستمر للأهمية النسبية للسلع الاستهلاكية المستوردة وفي المقابل ارتفاع الأهمية النسبية للسلع الاستهلاكية المصدرة، وذلك نتيجة لإحلال المنتجات المحلية بدل المستوردة.
- ارتفاع الأهمية النسبية للمواد الخام والسلع الوسيطة المستوردة والانخفاض النسبي في حجم الاعتماد على هذا النوع من السلع في قطاع الصادرات على الرغم من ارتفاع نسبتها.
- التركز الجغرافي للصادرات الأردنية وهذه الصفة تتميز بها معظم صادرات الدول النامية.

- التشوه التجاري للأردن مع بعض الشركاء التجاريين مثل الاتحاد الأوروبي حيث تشكل نسبة الصادرات إليها (3.4%) من حجم الصادرات الوطنية في عام 2003، مقابل استيراد ما نسبته (25.1%) من حجم المستوردات الكلية. " وذلك نتيجة الفارق بين معدلات الرسوم الجمركية بين الأردن والاتحاد الأوروبي، مما يعني أن الفرق الذي سيلمسه المستهلك الأردني نتيجة لتحرير التجارة بين الأردن والاتحاد الأوربي هو اكبر بكثير من ذلك الفارق الذي سيلمسه المستهلك الأوروبي، ناهيك عن الفرق في الجودة والسمعة التي تتمتع بها السلع الأوربية مقابل السلع الأردنية" (النعيمات والبخيت، 2005).

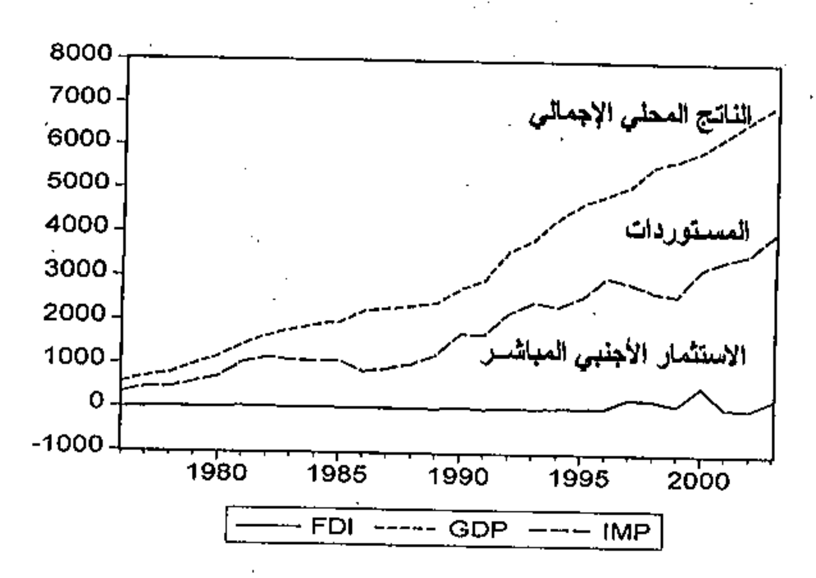
3-9 العلاقة بين المتغيرات الرئيسة في الدراسة

تسعى معظم دول العالم إلى جذب اكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية إليها، وبات هاجسها تهيئة المناخ الملائم لها، ومن اجل ذلك اتخذت مجموعة من القوانين والأنظمة أو قامت بالتعديل على المعمول بها، وشرعت السياسات التحريرية المختلفة، وهيئت ظروفها للتناسب وقوانين منظمة التجارة الدولية، كخطوة أولى في سبيل الانضمام لها.

ومع هذا التوجه كان لابد من دراسة اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد المضيف، سواءً من قبل الدولة المصدرة أو المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر. والأردن شأنه شأن باقي دول العالم فقد اتخذ مجموعة من الإجراءات والإصلاحات لتهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وسعيا لإعادة الأموال الأردنية المستثمرة في الخارج. وتسعى هذه الدراسة لاختبار اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

لكي تكتمل الصورة وضوحا لابد من دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات وذلك لارتباط المتغيرين بعلاقة معقدة، ودور كل منها في تعزيز الأخر. حيث يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوردات خاصة من المواد الخام والسلع الوسيطة والسلع الرأسمالية، ومن جهة أخرى أثبتت بعض الدراسات دور حجم المستوردات في تشجيع الاستثمار الأجنبي باعتباره احد أهم العوامل في تحديد درجة الانفتاح الاقتصادي، لذلك تعتبر المستوردات إحدى محددات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب بعض الدراسات.

ويبين الشكل رقم (3-1) العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي والمستوردات:



الشكل رقم (3-1): طبيعة العلاقة بين المتغيرات الرئيسة

حيث يمكن التوصل إلى شكل العلاقة بين المتغيرات ولو بشكل أولي، وحسب منحنيي المستوردات والاستثمار الأجنبي المباشر تتضح العلاقة بين المتغيرين. وتبدو العلاقة أكثر وضوحا بعد عام 1995، حيث يتغير المنحنيان بنفس الاتجاه، ارتفاعا كما في عامي 1996 و2000، وانخفاضا كما في أعوام 98 ,1999 ونوعا ما 2001.

وبإدراج منحنى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، يلاحظ توجه المنحنيات نحو الارتفاع، خاصة الناتج المحلي الإجمالي والمستوردات. إلا انه لا يمكن معرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرات، واتجاه العلاقة السببية بينها، إلا عن طريق الاختبار القياسي، الأمر الذي يهدف لاختباره الفصل التالي من الدراسة.

الفصل الرابع

المنهجية والتحليل القياسي

الفصل الرابع

المنهجية والإجراءات القياسية

يستعرض هذا الفصل في محتواه منهجية الدراسة المستخدمة، ابتداء بالتعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة، مروراً بالأساليب القياسية المستخدمة لضمان مصداقية النتائج من خلال فحص استقرار البيانات وتقدير العلاقة القياسية بين متغيرات الدراسة، واتجاه العلاقة السببية بين هذه المتغيرات، بغية تحقيق أهداف هذه الدراسة.

1-4 تعريف المتغيرات

يعرف النمو الاقتصادي على انه تحقيق زيادة في الدخل القومي أو الناتج الحقيقي عبر الزمن. أما بالنسبة للعوامل المحددة للنمو الاقتصادي فهي رأس المال المادي والبشري، التقدم الفني والتكنولوجيا والموارد الطبيعية.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي $RGDP_t$: خلال سنة معينة مقاسا بالدينار الأردني، واعتمادا على أسعار عام 1994 كسنة أساس، وكما ستعتمد الدراسة على مفهوم الناتج الإجمالي GP وهو عبارة عن الناتج المحلي الإجمالي مضافا إليه المستوردات من السلع والخدمات بالقيم الحقيقية.

المستوردات IMP_t : عبارة عن السلع والخدمات المنتجة خارج الاقتصاد الأردني، ولكنها تستخدم داخله خلال سنة معينة، مقاسه بالدينار الأردني، واعتمادا على أسعار عام 1994 كسنة أساس.

رأس المال المحلي K_t : سوف تقوم الدراسة بتطبيق طريقة نسبة التغير في رأس المال إلى الإنتاج ICOR المقترحة من قبل ادلمان وتشينري (Adelman and Chenery, 1966) والتي تعتمد على حساب نسبة رأس المال إلى الإنتاج باستخدام المعادلة التالية:

$$ICOR = \frac{\sum_{r}^{n} NI_t}{GDP_n - GDP_r} \qquad \text{.......................... (1)}$$

حيث:

ICOR: نسبة رأس المال إلى الإنتاج.

NI_t : التكوين الرأسمالي الصافي في السنة t.

GDP : الناتج المحلي الإجمالي.

n, r : بداية ونهاية فترة الدراسة على الترتيب.

وبعد حساب نسبة رأس المال إلى الإنتاج ICOR يتم الحصول على رأس المال (K) في السنة الأولى للدراسة بضرب هذه النسبة في الناتج المحلي الإجمالي لتلك السنة، كما يمكن حساب رأس المال لبقية سنوات الدراسة, وذلك بإضافة صافي التكوين الرأسمالي لكل سنة حتى عام 2003.

عنصر العمل L_t : سوف تعتمد الدراسة على حجم القوى العاملة الكلية (عدد العمال) كمعيار لعنصر العمل على المستوى الكلي للاقتصاد.

الاستثمار الأجنبي المباشر (أو رأس المال الأجنبي) FDI_t : وهو عبارة عن قيمة حصة رأس المال الأجنبي ، متضمنا ذلك الإرباح المعاد استثمارها، وحقوق الملكية، بالإضافة إلى تمويل المؤسسات الأم للشركات الفرعية. بمعنى أخر هو تراكم صافي الاستثمار الأجنبي المباشر، مقاسا بالدينار الأردني، ومحول للقيم الحقيقية بالاعتماد على أسعار 1994 كسنة أساس.

2-4 النموذج القياسي

تعمد هذه الدراسة إلى توظيف دالة الإنتاج (Cobb-Douglas Production Function)، لقياس اثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1976-2003). وسوف يتم تقدير دالة الإنتاج باستخدام رأس المال، العمل، والمستوردات كعوامل إنتاج، كما تم التمييز بين رأس المال المحلي والأجنبي كعوامل مستقلة (وهذا الأخير مقاسا بالاستثمار الأجنبي المباشر). ولان النموذج تضمن المستوردات كعامل إنتاج، سيتم استخدام الناتج الإجمالي GP، والذي يساوي الناتج المحلي الإجمالي مضافا إليه المستوردات، وذلك حسب نظرية استنزاف المنتج (Product-Exhausting Theorem) بحيث إذا اجر كل عامل من عوامل تحدد بناءً على إنتاجيته الحدية، بالتالي فان الدفعات لعوامل الإنتاج تساوي الإنتاج متضمنا الربح. وهذا النموذج مستخدم في العديد من الدراسات ومنها دراسة (Marwah and Tavakoli, 2004).

$$GP = f(K, FDI, L, IMP, \varepsilon) \qquad ....(2)$$

حيث:

GP : الناتج الإجمالي، وهو يساوي الناتج المحلي الإجمالي مضافا إليه المستوردات.

K : رأس المال المحلي.

FDI : رأس المال الأجنبي مقاسا بتراكم الاستثمار الأجنبي المباشر.

L : عنصر العمل، مقاس بعدد العمال (العمالة الكلية).

IMP : المستوردات من السلع والخدمات.

ε : حد الخطأ.

ويمكن كتابة المعادلة السابقة على الصيغة التالية:

$$GP = AK^{\alpha1} FDI^{\alpha2} IMP^{\alpha3} L^{\alpha4} e^{\varepsilon} \quad ......(3)$$

حيث:

$\alpha_1+\alpha_2+\alpha_3+\alpha_4=1$

وبقسمة طرفي الدالة رقم (3) على L نحصل على الدالة رقم (4):

$$GP / L = (AK^{\alpha1} FDI^{\alpha2} IMP^{\alpha3} L^{\alpha4} e^{\varepsilon}) / L \quad ....(4)$$

ومنها:

$$GP / L = AK^{\alpha1} FDI^{\alpha2} IMP^{\alpha3} L^{\alpha4} L^{-1} e^{\varepsilon} \quad .....(5)$$

والتي يمكن كتابتها بالصيغة التالية:

$$GP / L = AK^{\alpha1} FDI^{\alpha2} IMP^{\alpha3} L^{-\alpha1-\alpha2-\alpha3} e^{\varepsilon} \quad ....(6)$$

وبعد إعادة ترتيب الدالة يمكن التوصل إلى الصيغة التالية:

$$\frac{GP}{L} = A\left(\frac{K}{L}\right)^{\alpha 1}\left(\frac{FDI}{L}\right)^{\alpha 2}\left(\frac{M}{L}\right)^{\alpha 3}\mu \quad ...... (7)$$

ويرى انتريليقاتور(Intriligator, 1978) أن هذا النموذج قد يساعد على تجنب مشكلة عدم تجانس التباين (Hetroscedasticity)، والذي يعني وجودها أن التباين يتغير مع تغير المشاهدات، الأمر الذي يقود إلى نتائج غير كفوءه inefficient لا تساعد في اتخاذ القرار الصحيح

بشأن اختبار الفرضيات، كما يساعد هذا النموذج على تجنب مشكلة الارتباط الخطي المتعدد (Multicolinearity)، والتي تعني وجود ترابط بين المتغيرات المستخدمة في تفسير المتغير التابع، مما يعطي قوة تفسيره للنموذج على الرغم من انخفاض أهمية المتغيرات المستخدمة حسب اختبار t ، بحيث يصبح القرار المتخذ لقبول الفرض الصفري أو رفضه غير صحيح، بالإضافة إلى حساسية النموذج لتغير صغير في البيانات.

كما واستخدمت هذه المنهجية في بحث (Marwah and Tavakoli, 2004) ، والتي اعتمدت عليها هذه الدراسة في تحديد موضوعها ونموذجها. إلا أن هذه الدراسة قامت بإضافة مجموعة من الاختبارات لتحديد العلاقة بين المتغيرات المحددة في الدالة رقم (3).

1-2-4 اختبار استقرار البيانات والعلاقة بين المتغيرات

تتمثل الخطوة الأولى في تحليل البيانات، باختبار ما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة أم لا، تجنبا لظهور مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Regressions)، حيث يصرف هذا المصطلح إلى الانحدار ذي النتائج الجيدة من حيث اختبار (t, f) وقيمة R^2، لكنها لا تعطي معنى حقيقي للنتائج، ولا تقدم تفسيرا اقتصاديا ذا معنى، أي أن اللجوء إلى طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS يعطي نتائج زائفة في حالة عدم استقرار البيانات. ولاختبار استقرار البيانات تقوم الدراسة بتطبيق اختبار ديكي فولر الموسع ADF والذي يعتمد على تقدير الانحدار التالي:

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \alpha_i \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث تعبر Y_t عن متغيرات الدراسة في السنة t، ε_t حد الخطأ، وتشير m إلى عدد فترات التباطؤ الكافية لإلغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ، والتي تم تحديدها في هذه الدراسة، حسب القيمة الدنيا لمعيار Akaike Information Criteria (AIC) والتي تحقق شرط الاستقرار.

فإذا كانت القيمة المحسوبة (القيمة المطلقة) اكبر من قيمة τ الحرجة والمستخرجة من جدول Mackinnon، عندها يتم رفض فرض العدم القائل بعدم استقرار البيانات (H_0: $\delta = 0$) ، وقبول الفرض البديل والذي يعني أن السلسلة مستقرة في المستوى ومتكاملة من الدرجة صفر، ولا مانع من استخدام طريقة المربعات الصغرى. أما إذا كانت غير ذلك فان طريقة المربعات الصغرى ستؤدي إلى نتائج منحازة، ولتحديد متى تصل السلسلة إلى وضع الاستقرار فان الاختبار يعاد ولكن بعد اخذ الفرق الأول للسلسلة فإذا استقرت السلسلة فان هذا يعني بأنها متكاملة من الدرجة الأولى وهكذا (Gujarati, 2003).

ويبين الجدول التالي نتائج اختبار ADF لاستقرار البيانات، وتجدر الإشارة إلا انه تم اختيار فترة التباطؤ بالاعتماد على معيار (AIC) minimum Akaike Information Criteria:

جدول رقم (4-1): اختبار استقرار البيانات

المتغير	[illegible] (ADF) [illegible]			
	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة	فترة التباطؤ	مستوى الثقة للاستقرار
Log(GP/L)	-3.631	-3.594	1	عند المستوى** 5%
Log(K/L)	-2.463	-1.955	1	عند الفرق الأول* 5%
Log(IMP/L)	-3.716	-3.603	2	عند المستوى** 5%
Log(FDI/L)	-5.530	-3.594	1	عند المستوى** 5%

* مستقر دون الحد الثابت والمتجه الزمني ** مستقر بالحد الثابت والمتجه الزمني

يتضح من الجدول السابق أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة في المستوى، باستثناء نسبة رأس المال المحلي إلى العمل، حيث تشير نتائج اختبار ADF إلى أن هذا المتغير مستقر في الفرق الأول. الآن وبعد التأكد من استقرار البيانات على المستوى (باستثناء رأس المال المحلي، والذي تم أدراجة في المعادلة بعد اخذ الفرق الأول له) تقوم الدراسة بتقدير العلاقة بين المتغيرات باستخدام طريقة المربعات الاعتيادية OLS، والتي تشير نتائجها إلى ما يلي:

جدول رقم (4-2): النموذج القياسي، المتغير التابع log(GP/L)

	Cons.	$d\left(\log\left(\frac{K}{L}\right)\right)$	$\log\left(\frac{FDI}{L}\right)$	$\log\left(\frac{IMP}{L}\right)$	Dum.	AR (1)	R^2	$\bar{R}^2$	D.W.
1.	1.496 (6.1)	0.636 (4.386)	0.032 (4.058)	0.907 (32.349)			0.98	0.98	0.78
2.	3.241 (8.365)	0.349 (3.5)	0.036 (2.29)	0.684 (13.134)		0.958 (12.682)	0.99	0. 99	1.42
3.	3.221 (8.185)	0.31 (2.849)	0.037 (2.320)	0.689 (13.009)	-0.028 (-1.16)	0.945 (11.071)	0.99	0.99	1.47

القيم داخل الأقواس تشير إلى قيم t المحسوبة

تظهر النتائج أن النموذج المقدر يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخطأ، وذلك من خلال قيمة .D.W المحسوبة والتي تعتبر اقل من القيمة الجدولية الصغرى، لذلك أعيد تقديره بعد استخدام AR(1) في المعادلة رقم (2). كما تم التأكد من عدم معاناة النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين

من خلال White Heteroskedasticity Test، وخلوه من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد Multicollineratiy ونتائج هذه الاختبارات في الملاحق أرقام (B-5), (C-5) على التوالي.

وبالرجوع إلى قيم المعاملات، يتضح الأثر الايجابي للمتغيرات قيد الدراسة، حيث يظهر من النتائج أن مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر (0.036) أي أن زيادة بنسبة واحد في المائة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة في الناتج الإجمالي بـ (0.036)، وهذا الأثر وعلى الرغم من صغره إلا انه ايجابي ومهم، كما تشير النتائج إلى الأثر الايجابي للمستوردات على الناتج الإجمالي حيث تبلغ مرونته (0.684) وتعتبر هذه المساهمة كبيرة، ويرجع سبب ارتفاع هذه المساهمة نتيجة ارتفاع حجم المستوردات كنسبة من الناتج المحلي الأردني، واعتماد الإنتاج المحلي على العالم الخارجي لتوفير جزء كبير من عوامل الإنتاج والسلع الرأسمالية الضرورية لعملية الإنتاج. بالإضافة إلى هذه النتائج، يشير الجدول السابق إلى الأثر الايجابي لرأس المال المحلي (بالفرق الأول للوغاريتم).

ولتقدير اثر انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية على نتائج الدراسة وعلى مساهمة المتغيرات في النمو، أعيد تقدير النموذج السابق بعد إضافة متغير وهمي Dummy Variable حيث يأخذ هذا المتغير القيمة واحد لفترة الانضمام (من عام 2000) والقيمة صفر لباقي السنوات. وبعد تقدير هذا النموذج تبين عدم أهمية هذا التغير (الانضمام للمنظمة) على نتائج الدراسة، وذلك حسب القيم الإحصائية لهذا الاختبار والمشار إليها في الجدول السابق، ويرجع السبب في ذلك إلى حداثة الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وعدم ظهور اثر هذا الانضمام بشكل فعلي على الاقتصاد الأردني.

2-2-4 متجه الانحدار الذاتي والعلاقة السببية

استقرار البيانات يدفع نحو تحديد العلاقة بين المتغيرات عن طريق متجه الانحدار الذاتي VAR، لاختبار العلاقة السببية بين المتغيرات، حيث يقوم هذا الاختبار بتفسير المتغير التابع بالقيم السابقة له والقيم السابقة للمتغيرات الأخرى المستخدمة في النموذج، وتعتبر جميع المتغيرات متغيرات داخلية Endogenous Variables، لذلك سوف تقوم هذه الدراسة بتقدير هذا النموذج واستخدام نتائج هذا الاختبار لتحديد دالة الاستجابة الفورية Impulse Response Function وتحليل مكونات التباين Variance Decomposition ومن ثم تحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات. ويعتمد تقدير متجه الانحدار الذاتي VAR على النموذج التالي (على افتراض وجود متغيرين في النموذج X, Y):

$$X_t = \alpha + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{t-j} + \sum_{j=1}^{k} \gamma_j Y_{t-j} + u_{1t}$$

$$Y_t = \lambda + \sum_{j=1}^{k} \varphi_j X_{t-j} + \sum_{j=1}^{k} \phi_j Y_{t-j} + u_{2t}$$

حيث يعتمد كل متغير على القيم السابقة له، والقيم السابقة للمتغيرات الأخرى، ويحدد عدد المتباطآت k من خلال معيار AIC، ويمكن اعتبار Y غير مسبب لـ X إذا كانت $\gamma_1 = \gamma_2 = ... = \gamma_k = 0$، و X غير مسبب لـ Y إذا كانت $\varphi_1 = \varphi_2 = ... = \varphi_k = 0$، ويتم فحص هذه الفرضيات بالاعتماد على اختبار F.

عند إجراء اختبار الانحدار الذاتي VAR يجب التأكد من تحقق استقرار النتائج، وذلك لان عدم استقرار النتائج يجعل من استخدام دالة الاستجابة الفورية وتحليل مكونات التباين الفورية غير صحيح (Lutkepohl, 1991)، وللتأكد من ذلك تم تطبيق اختبار الجذور متعددة الحدود أو ما يسمى (Roots of Characteristic Polynomial)، وطبقا لهذا الاختبار فان نتائج متجه الانحدار الذاتي تعتبر مستقرة (Stationary) إذا لم يكن هناك جذور تساوي واحد (أو لا يوجد أي جذر يقع على حد دائرة الوحدة)، وهذا مطابق لنتائج الاختبار المُجرى والمشار إليه في الملحق رقم (F-5).

كما تم اختيار عدد فترات التباطؤ 1 وذلك حسب القيمة الدنيا لمعيار AIC والضرورية لإلغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ، وباستخدام (VAR lag Order Selection Criteria) يظهر صحة اختيار عدد فترات التباطؤ (1) حيث أشار إلى هذه القيمة جميع المعايير المدرجة في الاختبار، وذلك حسب نتائج الملحق رقم (E-5)، ويبين الجدول التالي نتائج متجه الانحدار الذاتي:

جدول رقم (4-3): متجه الانحدار الذاتي VAR

المتغير التابع / المتغير المستقل	log(GP/L)	log(IMP/L)	D(log(K/L))	log(FDI/L)
Log(GP(-1)/L(-1))	2.092	1.57	0.458	1.828
Log(IMP(-1)/L(-1))	-1.138	-0.582	-0.418	-2.216
D(Log(K(-1)/L(-1)))	-0.224	-0.237	0.037	0.942
Log(FDI(-1)/L(-1))	-0.083	-0.089	-0.031	0.626
C	-0.114	-0.808	-0.556	3.969
R^2	0.94	0.90	0.36	0.91
Adj. R^2	0.93	0.88	0.24	0.89
F-statistic	88.47	49.66	3.03	53.20

وبعد تقدير هذا النموذج، تم التأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي, وذلك من خلال استخدام اختبار Serial Correlation LM Test، حيث يبين الجدول التالي نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (4-4): اختبار الارتباط الذاتي

VAR Residual Serial Correlation LM Test		
H_0: no Serial Correlation		
Lag	LM-Stat	Prob.
1	13.469	0.64
2	8.039	0.95

كما تم فحص مشكلة الارتباط الخطي المتعدد Multicollineratiy، من خلال مصفوفة الارتباط، والتي أشارت إلى عدم معاناة النموذج من هذه المشكلة. ولفحص مدى استقرار نتائج الاختبار تم توظيف اختبار الجذور متعددة الحدود، وطبقا لهذا الاختبار فان نتائج متجه الانحدار الذاتي تعتبر مستقرة إذا لم يكن هناك جذور تساوي واحد، ويبن الجدول التالي نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (4-5): استقرار نتائج متجه الانحدار الذاتي VAR

VAR Stability Condition Check	
Root	Modulus
0.9626	0.9626
0.5698	0.5698
0.5474	0.5474
0.0928	0.0928
VAR Satisfies the Stability Condition	

ويشير معامل كل متغير في متجه الانحدار الذاتي إلى مساهمته في التغير في log(GP/L) في المدى القصير، وتشير النتائج إلى أن مساهمة رأس المال المحلي ومرونة الأجنبي في المدى القصير سالبة والتي قد ترجع إلى الاستثمار في قطاعات لا تحقق تنمية مستدامة مثل الاستثمار في قطاع الأبنية والإنشاءات، أو نتيجة الاستثمار في قطاعات تحتاج إلى فترة طويلة حتى تحقق الأثر الايجابي على النمو الاقتصادي مثل الاستثمار في قطاع الخدمات. ولتحديد اتجاه العلاقة السببية بين

متغيرات الدراسة تم توظيف اختبار جرانجر للعلاقة السببية، والذي يعتمد على نتائج متجه الانحدار الذاتي المعروضة في الجدول السابق (VAR Pairwise Granger Causality):

جدول رقم (4-6): اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات

Dependant Variables: Log (GP/L)			
	Chi-sq	d.f.	Prob.
Log (IMP/L)	10.43565	1	0.0012
D (Log (KS/L))	0.381020	1	0.5371
Log (FDI/L)	19.28810	1	0.0000
All	29.12698	3	0.0000
Dependant Variables: Log (IMP/L)			
	Chi-sq	d.f.	Prob.
Log (GP/L)	8.427307	1	0.0037
D (Log (KS/L))	0.214825	1	0.6430
Log (FDI/L)	11.05220	1	0.0009
All		3	0.0002
Dependant Variables: D (Log (KS/L))			
	Chi-sq	d.f.	Prob.
Log (GP/L)	2.843068	1	0.0918
Log (IMP/L)	2.797282	1	0.0944
Log (FDI/L)	5.343382	1	0.0208
All	5.467968	3	0.1406
Dependant Variables: Log (FDI/L)			
	Chi-sq	d.f.	Prob.
Log (GP/L)	1.816072	1	0.1178
Log (IMP/L)	3.145489	1	0.0761
D (Log (KS/L))	0.537233	1	0.4636
All	12.18743	3	0.0068

ويبين الجدول التالي اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات (بالاعتماد على 90% كحد أدنى لاحتمالية وجود علاقة سببية) حسب نتائج الجدول السابق:

جدول رقم (4-7): اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات

اتجاه العلاقة السببية	
GP ⟹ K	وجود علاقة سببية من الناتج الإجمالي إلى رأس المال المحلي
GP ⟸ FDI	وجود علاقة سببية من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج الإجمالي
GP ⟺ IMP	وجود علاقة سببية متبادلة بين المستوردات والناتج الإجمالي
K ⟸ IMP	وجود علاقة سببية من المستوردات إلى رأس المال المحلي
FDI ⟺ IMP	وجود علاقة سببية متبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات
FDI ⟹ K	وجود علاقة سببية من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى رأس المال المحلي

تشير نتائج الاختبار إلى وجود علاقة سببية من الناتج الإجمالي باتجاه رأس المال المحلي، كما تتجه العلاقة السببية بين الناتج الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر من هذا الأخير، كما توجد علاقة سببية متبادلة بين المستوردات والناتج الإجمالي، أي أن المستوردات تقود إلى نمو في الناتج الإجمالي وذلك من خلال ما توفره من سلع رأسماليه ومواد خام ضرورية لعملية الإنتاج، وزيادة الناتج الإجمالي تؤدي إلى زيادة الدخل، والذي يقود تباعا إلى زيادة في الطلب على السلع المختلفة سواءً المنتجة محليه أو المستوردة.

في حين تشير نتائج الاختبار إلى وجود علاقة سببية من المستوردات باتجاه رأس المال المحلي، كما وتتجه العلاقة السببية من الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه رأس المال المحلي ، أخيرا تشير نتائج اختبار العلاقة السببية إلى وجود علاقة سببية متبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات، أي أن الاستثمار الأجنبي يزيد المستوردات وذلك من خلال ما يتطلبه من مواد خام وسلع رأسمالية ضرورية للإنتاج، كما وتعتبر المستوردات من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك باعتبارها محدد مهم في تحديد درجة الانفتاح الاقتصادي حسب مقياس الكثافة التجارية.

ولتحديد تأثير كل متغير على حده تم توظيف دالة الاستجابة الفورية وتحليل مكونات التباين، وهي عبارة عن أدوات ضمن متجه الانحدار الذاتي لاختبار مصادر التغير في المتغير التابع، في حين تتبع دالة الاستجابة الفورية استجابة المتغير التابع لتغير مفاجئ في المتغير المستقل، يقوم

اختبار مكونات التباين بفصل التباين في الخطأ المتوقع لكل متغير إلى المكونات التي يمكن أن تنسب إلى كل من المتغيرات الداخلية (Chen and Patel, 1998).

أولا: تحليل مكونات التباين Variance Decomposition:

لان المعامل الواحد في متجه الانحدار الذاتي المقدر يصعب تفسيره في معظم الأحيان بشكل فردي، لذلك تستخدم نتائج هذا الاختبار لتقدير ما يسمى بمكونات التباين VD ، ودالة الاستجابة الفورية IRF.

من اجل التعرف على مقدار التباين في التنبؤ للمتغير التابع log(GP/L) المحدد في الدالة رقم (3)، والذي يعود على خطأ التنبؤ في المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج، ومقدار التباين الذي يعود للمتغير التابع نفسه، تقوم الدراسة بتوظيف اختبار تحليل مكونات التباين بناء على نتائج متجه الانحدار الذاتي:

جدول رقم (4-8): تحليل مكونات التباين، المتغير التابع log(GP/L)

الفترة	$\left(\log\left(\frac{GP}{L}\right)\right)$	$\left(\log\left(\frac{IMP}{L}\right)\right)$	$D\left(\log\left(\frac{K}{L}\right)\right)$	$\left(\log\left(\frac{FDI}{L}\right)\right)$
1	100	0	0	0
2	73.98	20.67	1.64	3.71
5	43.61	41.18	4.22	11
8	38.99	41.52	5.28	14.21
10	38.19	40.67	5.7	15.45

لقد دلت نتائج التحليل على أن مكونات التباين للإنتاج تتأثر بشكل كبير بكل من المستوردات ورأس المال المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تساهم هذه المتغيرات في جزء كبير من تفسير تباين الخطأ، حيث يساهموا بـ (41.18%، 4.22%، و11%) على التوالي في الفترة الخامسة، وحتى بعد (10) فترات زمنية تشرح هذه المتغيرات 40.67%, 5.7%, 15.45% من مكونات التباين للإنتاج وعلى التوالي وكما هو مبين في جدول رقم (4-6).

كما تجدر الإشارة أن هذا النموذج (Cholaski) يتأثر بترتيب المتغيرات، ولتجنب حساسية النتائج للترتيب وللتأكد بأن النتائج التي تم الحصول عليها غير منحازة فقد تم إعادة الاختبار بعد عكس الترتيب السابق، ويبين الجدول التالي نتائج ذلك:

جدول رقم (4-9): تحليل مكونات التباين (ترتيب اخر)، المتغير التابع log(GP/L).

الفترة	$\left(\log\left(\frac{GP}{L}\right)\right)$	$\left(\log\left(\frac{IMP}{L}\right)\right)$	$D\left(\log\left(\frac{K}{L}\right)\right)$	$\left(\log\left(\frac{FDI}{L}\right)\right)$
1	9.22	70.50	13.24	7.04
2	24.55	36.92	24.58	13.95
5	34.40	13.65	29.25	22.71
8	35.12	9.37	28.11	27.40
10	35.06	8.14	27.38	29.43

وتؤكد نتائج هذا الجدول على أهمية المتغيرات في تفسير التباين في الإنتاج خلال الفترات المختلفة، مما يؤكد على دور المستوردات ورأس المال المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في تفسير تقلبات الإنتاج وتحديدا في الفترة الزمنية القصيرة.

جدول رقم (4-10): تحليل مكونات التباين لباقي المتغيرات

المتغير التابع المتغير المستقل الفترة الزمنية	(log(FDI/L))	D(log(K/L))	(log(IMP/L))
(log(GP/L)) 5	1.78	8.95	23.48
(log(GP/L)) 10	4.02	9.40	28.29
(log(FDI/L)) 5	63.73	2.96	25.60
(log(FDI/L)) 10	62.50	3.33	31.88
D(log(K/L)) 5	9.55	35.12	17.03
D(log(K/L)) 10	8.97	34.81	19.69
(log(IMP/L)) 5	24.94	52.97	33.90
(log(IMP/L)) 10	24.51	52.47	20.14

يشير الجدول السابق إلى مكونات التباين لباقي متغيرات الدراسة، حيث يلاحظ من الجدول أن اهم ما يفسر تباين المستوردات القيم السابقة له، والإنتاج الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال المحلي ، في حين أن اهم ما يفسر تباين راس المال المحلي القيم السابقة له بالإضافة إلى المستوردات وبشكل اقل الناتج الإجمالي ، أخيرا يظهر من الجدول أن أهم ما يفسر تباين الاستثمار الأجنبي المباشر القيم السابقة له بالإضافة إلى المستوردات وبشكل اقل رأس المال المحلي ، وتتوافق هذه النتيجة مع اختبار العلاقة السببية ومتجه الانحدار الذاتي.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1-5 النتائج

هدفت هذه الدراسة إلى قياس اثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة 1976-2003، وبعد إجراء الاختبارات الضرورية واللازمة لتحقيق هذا الهدف، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- محدودية تاثير الحوافز المقدمة لتشجيع الاستثمار في الأردن، فعلى الرغم من الجهود التي يبذلها الأردن، لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، فلا زال تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليه محدودا، قياسا بحاجة الأردن للموارد الأجنبية ومقارنة مع تدفقات هذا الاستثمار نحو المناطق الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي.
- يتضح من التحليل الوصفي دور الاستقرار السياسي في المنطقة في تحديد المقدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث شهدت سنوات عدم الاستقرار السياسي القيمة السالبة لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي.
- أظهرت الدراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره الهام في تعزيز النمو الاقتصادي في الأردن، وعلى الرغم من صغر حجمه بالنسبة إلى تكوين رأس المال المحلي، إلا أن تأثيره ايجابي، حيث تشير نتائج الاختبار القياسي أن زيادة بنسبة واحد بالمائة في الاستثمار الأجنبي المباشر تودي إلى زيادة الإنتاج الإجمالي بـ (0.036) بالمائة.
- تتجه العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج الإجمالي في الأردن، من الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه الإنتاج الإجمالي، أي أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر تقود إلى نمو اقتصادي.
- أشارت الدراسة إلى وجود علاقة سببية متبادلة بين المستوردات والاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، حيث رافق زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن زيادة في حجم المستوردات نتيجة اعتماد هذه الاستثمارات على العالم الخارجي لتوفير متطلبات الإنتاج، كما أن زيادة المستوردات تعتبر من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر باعتبارها محدد مهم في تحديد درجة الانفتاح الاقتصادي.

- تشير النتائج إلى وجود علاقة سببية من المستوردات باتجاه رأس المال المحلي، ووجود علاقة سببية متبادلة بين المستوردات والناتج الإجمالي، أي أن زيادة المستوردات تقود لنمو اقتصادي، وبدوره النمو يؤدي إلى زيادة في الدخل، وهذه الزيادة تقود تباعا إلى زيادة في الطلب على السلع المحلية والأجنبية. كما تشير نتائج النموذج القياسي إلى أن مرونة المستوردات موجبة وتساوي 0.684 . مما يدل على أهمية المستوردات في الاقتصادي الأردني، وذلك نتيجة ارتفاع حجم الاعتماد على العالم الخارجي لتلبية الحاجات الضرورية ومستلزمات الإنتاج نظرا لندرة المصادر الطبيعية المحلية.
- إن نتائج التحليل قصير المدى قد أشارت إلى التأثير السلبي للمستوردات ورأس المال المحلي والأجنبي، وقد يعزى التأثير السلبي لرأس المال المحلي والأجنبي نتيجة الاستثمار في قطاعات لا تحقق تنمية مستدامة مثل الاستثمار في قطاع الأبنية والإنشاءات، أو نتيجة الاستثمار في قطاع الخدمات والذي يحتاج لفترة زمنية حتى يحقق التأثير الايجابي.

5-2 التوصيات

على ضوء النتائج السابقة توصي الدراسة بما يلي:

- السعي المستمر على توفير بيئة استثمارية مثلى، لزيادة المقدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال توفير كافة السبل الضرورية والمساعدة على إقامة هذه الاستثمارات، والعمل على إزالة كافة العقبات التي تحد من تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الأردن، وذلك لأهمية هذا النوع من الاستثمار ودوره في توفير مصادر إنتاج غير متاحة محليا.
- العمل على إنشاء صناعات تكميلية، للاستثمارات المختلفة المقامة في الأردن، أو السعي على توفير البيئة الضروري لإقامتها، وذلك لتعزيز الأثر الايجابي للاستثمارات الأجنبية، حيث من الممكن أن تفتح الاستثمارات الأجنبية أفاقا جديدة للاستثمار، من خلال توفير أساليب جديدة للإنتاج والتسويق، أو من خلال ما تتطلبه من مدخلات إنتاج.
- توسيع نطاق اتفاقيات التجارة الحرة لتشمل دول جديدة، من داخل الإقليم وخارجه، وذلك لما لهذه الاتفاقيات من اثر ايجابي على جذب الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى التركيز على الاستثمارات الموجهه لغايات التصدير في حملات الترويج للاستثمارات الأجنبية، من اجل تجنب مشكلة صغر حجم السوق، والتي تعتبر عائقا للاستثمار في الأردن.

- دعم المؤسسات المحلية بشكل مشابه للمؤسسات الأجنبية، ومساعدتها في تبني تكنولوجيا حديثه، حيث أشار التحليل الوصفي، والذي اعتمد على دراسات سابقة في هذا الموضوع، إلى أهمية دعم المؤسسات المحلية لتبني تكنولوجيا حديثة، للوصول إلى الأثر الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على التكنولوجيا المتاحة محليا.
- المضي قدما في سياسة التخاصية للشركات والمؤسسات، وذلك لما لها من اثر ايجابي على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، وتفعيل للقطاع الخاص، حيث يشير التحليل الوصفي إلى ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية في المؤسسات المخصخصة في الأردن من حجم الاستثمارات الأجنبية الكلية في المملكة.
- النهوض بالصناعات المحلية، والارتقاء في مستوى ونوعية الإنتاج، لزيادة مقدرتها التنافسية في السوق المحلي والخارجي، وذلك لاعتبارها مؤشر مهم في تحديد البيئة الاستثمارية في الأردن.
- توجيه المستوردات لغايات تنموية لتعزيز الأثر الايجابي الفعلي للمستوردات على النمو الاقتصادي.
- العمل على زيادة فعالية مؤسسات التدريب، وتشجيع قيام مؤسسات مشابهة، أو توفير مثل هذه المؤسسات لتشمل الوظائف المتنوعة المهنية والإدارية وغيرها، وذلك لرفع إنتاجية العمالة المحلية، لزيادة الإنتاج من جهة، ولجذب الاستثمارات الأجنبية من جهة أخرى.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

أبوقحف، عبد السلام، (1991)، *اقتصاديات الاستثمار الدولي*، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، صفحة 21.

اغا, عماد, (2002), *الاستثمار الأجنبي في الأردن: مجاله ومحدداته* , رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، الجامعة الأردنية.

الجميل، سرمد، (2002)، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وسباقات المنافسة، *الإداري*، السنة 34، العدد 88، صفحة 45-75.

جميل، هيل، (1999)، *الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية* ، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، صفحة 9-10.

جميل، هيل ، (2002)، الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، *اربد للبحوث والدراسات* ، جامعة اربد الأهلية، المجلد الخامس، العدد الأول، صفحة1-48.

حموري، بلال، الاستثمار الأجنبي المباشر واتفاقيات التجارة الحرة كأداة لزيادة القدرة التنافسية للقطاع الصناعي " تجربة الأردن"، مديرية الدراسات، مؤسسة تشجيع الاستثمار.

خضر، حسان، (2004), الاستثمار الأجنبي المباشر-تعريف وقضايا-, المعهد العربي للتخطيط، *جسر التنمية* , العدد 32, السنة الثالثة.

داود، حسام، أبوخضير، ايمن، الهزايمة، احمد وصوفان، عبدالله، (2002)، *اقتصاديات التجارة الخارجية* ، الطبعة الأولى، دار السيرة للنشر والتوزيع والطباعة، صفحة 184.

الزجوب، سامر، (1997)، *السلع الرأسمالية المستوردة ودورها في نمو الاقتصاد الأردني: دراسة تحليلية قياسية (1970-1995)*، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك.

السامرائي، قحطان والسامرائي، هناء، (2001)، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الدول النامية في ظل البيئة الدولية الجديدة، *العولمة وأبعادها الاقتصادية* ، جامعة الزرقاء الأهلية ، صفحة 99-127.

الشريف، بدر، (1995)، *إستراتيجية إحلال المستوردات والنمو الاقتصادي في الأردن* ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك.

عبد السلام، رضا، (2002)، *محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة*، الدار الجامعية. رقم الصفحات 79 ,91.

علي, علي عبدالقادر، (2004), محددات الاستثمار الأجنبي المباشر, المعهد العربي للتخطيط، *جسر التنمية*، العدد 31, السنة الثالثة.

غرايبة، هشام والعزام، نضال، (1997)، محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني، *أبحاث اليرموك*، المجلد 13، العدد 1(ب)، صفحة 33-54.

الفاعوري، رفعت، (2004)، *تجارب عربية في الخصخصة*، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، صفحة 84.

قندح، عدلي، (2003)، *التخاصية: احدث نماذج التنمية الاقتصادية: تقييم تجربة الأردن (2003-1986)*، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الصفحات 99-100.

الطائي، غازي والكواز، سعد، (2000)، تقدير اثر الاستيرادات التجميعية والتفصيلية في النمو الاقتصادي في المملكة الأردنية الهاشمية للمدة 1975-1995، *تنمية الرافدين*، المجلد 1(22)، العدد 61، صفحة 109-132.

اللوزي، موسى والمومني، جبريل، (2004)، دور الحوافز والإجراءات الضريبية في تشجيع الاستثمار في الأردن، *دراسات، العلوم الإدارية*، المجلد 31، العدد2، صفحة 333-351.

المهدي، عادل، (2003)، *عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية*، كلية التجارة، جامعة حلوان، صفحة 41-42.

النعيمات، عبد السلام والبخيت، يزن، (2005)، دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لاتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوربي، الجمعية العلمية الملكية، عمان/ الأردن.

المراجع الأجنبية

Adelman, I. and Chenery, H. (1996), Foreign Aid and Economic Development: the Case of Greece, The Review of Economic and Statistics, Vol. XLV111, No. 1.

Aiguacil, M. and Orts, V. (2003), Inward Foreign Direct Investment and Imports in Spain, ***International Economic Journal***, Vol. 17, No. 3, pp. 19-38.

Alsan, M. , Bloom, D. and Canning, D. (2004), the Effect of Population Health on Foreign Direct Investment, **NBER Working Paper**, No.10596.

Asiedu, Elizabeth, (2003), Foreign Direct Investment to Africa: the Role of Government Policy, Governance and Political Instability, University of Kansas, Department of Economics.

Baliamoune-Lutz, Mina, (2004), Does FDI Contribute to Economic Growth? Knowledge about the effects of FDI Improves Negotiating Positions and Reduces Risk for Firms Investing in Developing Countries, Business Economic, the National Association for Business Economists.

Blomstrom, M. (2003), the Economics of Foreign Direct Investment Incentives, NBER Working Paper, No. 9489.

Borensztein, E., Gregorio, J. and Lee, J. (1995), How Does Foreign Direct Investment affect Economic Growth? NBER Working Paper, No. 5057.

Chakraborty, C. and Basu, P., (2002), Foreign Direct Investment and Growth in India, ***Applied Economics***, Vol. 34, page 1061-1073.

Chen, M. and Patel, K. (1998), House Price Dynamics and Granger Causality: An Analysis of Taipei New Dwelling Market, Journal of the Asian Real Estate Society, Vol. 1, No. 1, pp. 101-126.

Chowdhury, A. and Mavrotas, G. (2003), FDI and Economic Growth: What Causes What? Papers presented at the UNU/WIDER conference of Sharing Global Prosperity, Helsinki, Finland.

Crespo, J. Martin, C. and Velazquez, F., (2002), International Technology Diffusion through Imports and its Impact on Economic Growth, ***European Economy Group***, Working Papers No. 12/2002

Cuadros, A., Orts, V. and Alguacil, M. T., (2004), Opennes and growth: Re-Examining Foreign Direct Investment, Trade and Output Linkages in Latin America, ***CREDIT*** Research Paper No. 01/04.

De Mello L.R. (1997), foreign Direct Investment in Developing Countries and Growth, ***Journal of Development Studies***, 34, pp. 1-34.

Dritsaki, M., Dritsaki, C. and Adamopoulos, (2004), A Causal Relationship between Trade, Foreign Direct Investment and Economic Growth for Greece, ***American Journal of Applied Sciences*** 1(3), pp. 230-235.

Dutt, Amitava, (1998), Globalization, FDI and Southern Growth, ***Economic Effects of Globalization***, pp. 46-96.

Ericsson, J. and Irandoust, M. (2001), On the Causality between Foreign Direct Investment and Output: Acomparative Study, ***the International Trade Journal***, Vol. XV, No. 1, pp. 1-26.

Feridun, M. (2004), Foreign Direct Investment and Economic Growth, ***Journal of Applied Sciences***, 4, pp. 654-657.

Grimwade, Nigel, (1998), ***International Trade***, Second Edition, Routledge, pp. 124-132.

Gujarati, Damodar, (2003), ***Basic Econometrics***, Fourth Edition, MaGraw-Hill New York, pp. 822.

Gyapong, A. and Karikari, J. (1999), Direct Foreign Investment Strategies and economic Performance in Ghana and Ivory Coast, Journal of Economic Development, Vol. 24, No. 1, pp. 133-147.

Hansen, H. and Rand, J. (2004) on the Causal Links between Foreign Direct Investment and Economic Growth in Less Developing Countries. ***Economic Journal***, 106 pp. 92-105.

Ingram, James C., (1983), ***International Trade***, John Wiley and Sons, pp.409- 415.

Intriligator, Michael, (1978), Econometric Models, Techniques, and Applications, Prentic-Hall, Inc. pp. 268.

Jaumatte, Florence, (2004), Foreign Direct Investment and Regional Trade Agreement: the Market Size effect Revisitied, International Monetary Fund, IMF WP/04/206.

Kandiero, T. and Chitiga, M. (2003), Trade Openness and Foreign Direct Investment in Africa, the Economic Society of Southern Africa, Annual Conference, Cape Town, South Africa.

Keller, W. and Yeaple, S. (2004), Multinational Enterprises, International Trade, and Productivity Growth: Firm-Level evidence from United States, Deutsche Bundes Bank, Discussion Paper, Economic Studies, No. 07/2005.

Kiely, R. (1998), Transnational Companies, Global Capital and the hird world, ***Globalization and the Third World***, Routledge, pp. 49.

Lawrence, R. and Weinstein, D. (1999), Trade and Growth: Import-Led or Export-Led? Evidence from Japan and Korea, NBER Working Paper, No. 7264.

Lee, Jim, (2003), Government Policies and Foreign Direct Investment in Developing Countries, Texas A&M University-Corpus Christi.

Lewer, J. and Van den Berg, H. (2003), Does Trade Composition Influence Economic Growth? Time Series evidence for 28 OECD and

Developing Countries, Journal of International Trade and Economic Development, 12: 1, pp. 39-96.

Lieten, Kristoffel, (2002), Multinationals and Development, ***Globalization and Development Studies***, Thela Thesis Amsterdam, pp. 99.

Liu, Xiaming, Wang, C. and Wei, Y., (2001), Causal Links between Foreign Direct Investment and Trade in China, ***China Economic Review***, 12, pp. 190-202.

Liu, Xiaohui, Burridge, P. and Sinclair, P. J. (2002), Relationships between Economic Growth, Foreign Direct Investment and Trade: evidence from China, ***Applied Economic***, 34, pp. 1433-1440.

Maizels, A. (1970), ***Growth and Trade***, First Edition, the Syndics of the Cambridge University Press, pp. 255.

Marino, A. (2000), the Impact of FDI on Developing Countries Growth: Trade Policy Matters. **ISTAT National Institute of Statistics**, Italy.

Marwah, Kanta and Tavakoli, Akbar, (2004), the Effect of Foreign Capital and Imports on Economic Growth, ***Journal of Asian Economics***, 15, pp. 399-413.

www.sciencedirect.com.pdf

Moudatou, A. (2001), Foreign Direct Investment and Economic Growth Evidence from 14 European Union Countries. www.iefs.org.uk/papers/Moudatsou.pdf.

Nair-Reichert, U. and Weinhold, D. (2001), Causality tests for Cross-Country Panels: a new look at FDI and Economic Growth in Developing Countries, Oxford Bulletion of Economic and Statistics, 63, 2, 0305-9049, pp. 153-171.

Root, Franklin, (1994), ***International Trade and Investment***, Seventh Edition, South-Western Publishing Co. pp. 601.

Salvatore, Dominick, ***International Economics***, Seventh Edition, John Wiley and Sons, pp. 399.

Shan, J., Tian, G. and Sun, F., the FDI-led growth hypothesis: further econometric evidence from China, ***Economic Division Working Papers***, 97/2.

Shiva, S. and Somwaru, (2004), A. Impact of Foreign Direct Investment and Trade on Economic Growth: evidence from Developing Countries, ***American Journal of Agricultural Economic*** 86(3), pp.795-801.

Thanavelu, S. and Rajaguru, G. (2004), Is there an Export or Import-Led Productivity Growth in Rapidly Developing Asian Countries? A multivariate VAR analysis, ***Applied Economics***, 36, pp. 1083-1093 .

Thirlwall, A. P. (1999), ***Growth and Development***, 6th edition, Macmillan press LTP, pp. 400.

Tilelioglu, A. and Al-Waqfi, M. A. (1994), Structure and Determinants of Imports Demand in Small, Open Less Developed Countries: the Case of Jordan, Dirasat (the Humanities), Vol. 2 A, No. 5.

Todaro, M. and Smith, S., (2003), ***Economic Development***, eighth edition, pp. 634-664.

UNCTAD, United Nations Conference on Trade and Development www.unctad.org/Templates/Page.asp?intItemID=3147&lang=1

UNCTAD, World Investment Report (2003), FDI policies for Development

WTO, (1996), World Trade Organization Report, Trade and Foreign Direct Investment, ***USIA Electronic Journal***, Vol. 2, No. 2, April 1997.

World Development Report, (1995), will Arab Workers Prosper or be Left out in the Twenty-First Century, Regional perspective on 1995, World Bank, Oxford University Press.

Zhang, J., Jacobs, J. and Witteloostuijn, A. (2004), Multinational Enterprises Foreign Direct Investment and Trade in China, University

of Groningen, Department of International of Economics and Business, the Netherlands.

Zhang, Kevin, (2001), How Does Foreign Direct Investment affect Economic Growth in China? Economic of Transition, Vol. 9(3), pp.679-693.

Zhang, X. and Zou, H. (1995), Foreign Technology Imports and Economic Growth in Developing Countries, the World Bank, Policy Research Department, Working Paper No.1412.

ملحق رقم (1): البيانات المستخدمة في الدراسة الوصفية في الفصل الثالث

جميع البيانات بالأسعار الجارية

(مليون دينار)

EXP	IMP	FDI	GDP	Years
45.552	340	-3.376	567.3	1976
60.253	455	3.528	690.4	1977
64.130	459	16.525	795.4	1978
82.559	590	7.788	982.5	1979
120.107	716	9.502	1164.8	1980
169.026	1,048	50.105	1448.7	1981
185.581	1,142	19.684	1649.9	1982
160.085	1,103	11.182	1786.6	1983
261.055	1,071	30.294	1909.7	1984
255.346	1,074	9.451	1970.5	1985
225.615	850	6.469	2240.5	1986
248.773	916	12.601	2286.7	1987
324.789	1,022	11.353	2349.5	1988
534.159	1,230	-11.729	2425.4	1989
612.253	1,726	45.95	2760.9	1990
598.627	1,710	-17.28	2958.0	1991
633.755	2,214	30.473	3610.5	1992
691.282	2,454	13.728	3884.3	1993
793.919	2,363	18.226	4358.3	1994
1004.534	2,590	28.786	4714.7	1995
1039.801	3,044	41.69	4912.2	1996
1067.164	2,908	255.885	5137.5	1997
1046.382	2,714	219.796	5609.8	1998
1051.353	2,635	108.834	5767.3	1999
1080.817	3,259	554.24	5989.1	2000
1352.371	3,454	64.45	6339.0	2001
1556.748	3,599	21.7	6698.8	2002
1675.075	4,072	266.733	7052.0	2003

المصدر: نشرة البنك المركزي عدد خاص 2004، بيانات FDI صندوق النقد الدولي لسنوات مختلفة.

ملحق رقم (2): التركيب السلعي للصادرات الوطنية حسب الأغراض الاقتصادية (مليون دينار)

السنة	مجموع الصادرات	السلع الاستهلاكية	المواد الخام والسلع الوسيطة	السلع الراسمالية
1976	49.6	25.4	23.3	0.9
1977	60.3	32.2	27	1.1
1978	64.1	32.6	30.7	0.8
1979	82.6	42	39.4	1.1
1980	120.1	54.2	64.2	1.7
1981	169.0	76.7	86.7	5.5
1982	185.6	88.2	92.3	5.1
1983	160.1	94.2	62.4	3.4
1984	261.1	108.8	148.7	3.6
1985	255.3	99	153.3	3.1
1986	225.6	78.1	145.6	2
1987	248.8	84.1	160.8	3.9
1988	324.8	79.9	239.3	5.6
1989	534.2	132.3	388.2	13.6
1990	612.3	144.7	455.7	11.9
1991	598.6	168.9	421.7	8
1992	633.8	214.7	397.6	21.5
1993	691.3	301.3	351.5	38.4
1994	793.9	307.8	434.6	51.5
1995	1004.5	412.1	550.9	41.5
1996	1039.8	407.6	608.5	23.5
1997	1067.2	507	529.4	30.7
1998	1046.4	457.5	558.1	30.8
1999	1051.4	417.6	591.9	41.8
2000	1080.8	450.4	578	52.2
2001	1352.4	625.7	642	84.7
2002	1556.8	830.7	654.6	71.4
2003	1675.1	985.8	643.5	45.8

المصدر: نشرة البنك المركزي عدد خاص 2004.

ملحق رقم (3): التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية (مليون دينار)

السنة	الدول العربية	دول الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة الأمريكية	الصين	الهند
1976	23.9	2.5	0	0	1.7
1977	36.1	0.9	0	0	3.9
1978	42.6	1.3	0	0.8	3.5
1979	55.7	1.1	0	0.9	6.1
1980	72.9	2.1	0	2.1	8
1981	114.5	2.8	0	0.9	10.3
1982	123.3	3.6	0	1.4	16.6
1983	87.1	9.5	0	3.2	13.7
1984	132.6	12.3	0	8.8	34.1
1985	131.5	11.7	0.1	2.3	45.3
1986	102.1	19.6	0.3	7.6	34.1
1987	129.8	17.3	0.9	10	22
1988	136.1	25.9	1.2	15.9	55.4
1989	241.9	25.1	2.8	11	94.9
1990	258.9	22.3	3.5	18	129.1
1991	173.1	18.7	2.3	32.6	109.6
1992	222.4	19.3	4.2	14	96.4
1993	285.4	28.3	7.3	16.5	65.9
1994	337	40.8	8.9	8.2	88.1
1995	451.6	63	14.7	13.3	114.1
1996	485.3	86.2	13.8	9.6	81.7
1997	554.3	77.8	4.9	13.6	98.6
1998	466.4	69	5.6	11.6	117
1999	426.7	60.9	9.3	25.2	180.5
2000	431.3	35.5	44.8	33	172.2
2001	680.9	49.8	164.6	29.5	145.3
2002	740.8	44.9	304.4	32.4	159.7
2003	691.9	57.1	468.6	25.5	141

المصدر: نشرة البنك المركزي عدد خاص 2004.

ملحق رقم (4): مكونات ودليل المؤشرات المختارة

1. **المؤشر المركب للمخاطر:**

أولا: مكونات المؤشر: يتكون المؤشر من 3 مؤشرات فرعية هي:

- مؤشر تقويم المخاطر السياسية: ويندرج فيه 12 متغير هي درجة الاستقرار الحكومي، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، خريطة الاستثمار، وجود نزاعات داخليه، وجود نزاعات خارجية، الفساد ، دور الجيش في السياسة، دور الدين في السياسة، سيادة القانون والنظام، الاضطرابات العرقية، مصداقية الممارسات الديمقراطية، نوعية البيروقراطية.
- مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية: ويندرج فيه 5 متغيرات هي نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، نسبة ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها احتياطات الدولة، استقرار سعر الصرف.
- مؤشر تقويم المخاطر المالية: ويندرج فيه 5 متغيرات هي معدل دخل الفرد، معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، معدل التضخم، نسبة عجز/فائض الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة وضع ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا: دليل المؤشر: يقسم المؤشر الدول إلى المجموعات التالية:

- صفر – 49.5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة جدا
- 50 – 59.5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة
- 60 – 69.5 نقطة درجة مخاطرة معتدلة
- 70 – 79.5 نقطة درجة مخاطرة منخفضة.
- 80 – 100 نقطة درجة مخاطرة منخفضة جدا.

2. مؤشر الحرية الاقتصادية:

أولا: **مكونات المؤشر**: تدخل في هذا المؤشر 10 مكونات ذات أوزان متساوية هي: السياسة التجارية، الإدارة المالية، حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد، السياسة النقدية، تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي، وضع القطاع المصرفي والتمويل، مستوى الأجور والأسعار، حقوق الملكية الفردية، التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية، أنشطة السوق غير الرسمية.

ثانيا: **دليل المؤشر**:

- اقتصاد حر: 1 – 1.99 نقطة
- اقتصاد شبه حر: 2 – 2.99 نقطة
- حرية ضعيفة: 3 – 3.99 نقطة
- حرية ضعيفة جدا: 4 – 5 نقاط

3. مؤشر الشفافية:

أولا: **مكونات المؤشر**: يتكون من عدة مسوحات ميدانية (على الأقل 3 مسوحات) تجرى في القطر من قبل طرف ثالث مستقل ومحايد في أوساط عينات مختارة من قطاع الأعمال والمحللين من خلال عدد من الأسئلة حول تجربتهم وتعاملهم الإدارات الحكومية المعنية والإجراءات الموضوعة ودرجة معاناتهم في تنفيذها وتستمزج أرائهم حول نظرتهم في مدى تفشي الفساد والرشوة.

ثانيا: **دليل المؤشر**:

- صفر يعني درجة فساد عالية.
- 10 يعني درجة شفافية عالية.
- ما بين الصفر – 10 مستويات متدرجة من الشفافية بحيث كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط المسجلة دل ذلك على مستوى شفافية أعلى، والعكس صحيح.

4. مؤشر التنافسية العالمي:

أولا: **مكونات المؤشر**: ويتكون من مؤشرين:

- مؤشر النمو للتنافسية: وهو مؤشر مركب يعكس تنافسية الاقتصاد الكلي ويتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية هي مؤشر وضع البيئة الاقتصادية الكلية، مؤشر نوعية المؤسسات العامة، مؤشر الجاهزية التكنولوجية.
- مؤشر الأعمال للتنافسية: وهو مؤشر مركب يعكس تنافسية الوحدة من خلال تحليل جزئي، لمؤشرين فرعين: مؤشر عمليات واستراتيجيات الشركة الذي يستند إلى قياس العوامل الداخلية التي تؤثر على إنتاجية وكفاءة الوحدة الاقتصادية (الشركة)، والمؤشر الفرعي الثاني لنوعية بيئة أداء الأعمال في القطر على أساس مسوحات ميدانية.

ثانيا: **دليل المؤشر**:

يتراوح المؤشر من 1 (أدنى درجة تنافسية) إلى 7 (أعلى درجة تنافسية) بحيث كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط دل على مستوى أعلى من التنافسية.

5. مؤشر التنمية البشرية:

أولا: مكونات المؤشر: يتم احتساب المؤشر على أساس متوسط ثلاث مؤشرات فرعية تقيس متوسط التقدم الذي تم تحقيقه على مدى (5 سنوات) في ثلاثة أبعاد رئيسية من التنمية البشرية: طول العمر (متوسط معدل العمر المتوقع عند الولادة)، العلم والمعرفة (معدل محو الأمية ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية)، ومستوى المعيشة (معدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي). وتمنح أوزان متساوية.

ثانيا: دليل المؤشر:

- 80% فأكثر : تنمية بشرية مرتفعة.
- من 50% إلى اقل من 80% : تنمية بشرية متوسطة.
- اقل من 50% : تنمية بشرية منخفضة.

ملحق رقم (5): البيانات الخام ومصادرها

مليون

Years	GDP 1994=100 (1)	Labor (2)	Gross Fixed Capital Formation (3)	Change in Stocks (4)	Consumption of Fixed Capital (5)	Import of Goods and Services (6)	Foreign Direct Investment (7)
1976	1689.4	0.3672	179.3	14.1	44.6	452.5	8
1977	1829.6	0.3795	270.9	7	51.9	572.4	15
1978	2098.1	0.3922	264.3	-1.2	58.4	634.9	67
1979	2534.6	0.4053	322.1	-12.2	77.6	852.2	89
1980	2818.1	0.4200	417.9	15.1	95.9	993.7	120
1981	3302.2	0.4354	635.0	31.8	123.6	1427.5	268
1982	3534.2	0.4512	626.9	23.9	157.5	1555.7	325
1983	3455.8	0.4677	535.9	53.9	178.6	1453.2	355
1984	3604.1	0.4847	526.8	44.4	199.4	1519.1	429
1985	3506.5	0.5024	384.8	30.1	206.5	1502.7	455
1986	3699.5	0.5354	409.4	35.0	197.3	1199.5	474
1987	3785.5	0.5557	448.7	67.1	203.3	1319.7	512
1988	3840.8	0.5722	513.3	19.2	220.7	1519.7	536
1989	3428.7	0.5835	554.5	9.1	238.1	1804.5	518
1990	3419.3	0.6301	694.1	156.2	233.4	2474.3	587
1991	3474.3	0.6466	678.0	60.5	302.5	2362.6	561
1992	3972.9	0.7060	1049.3	159.5	323.8	2974.7	606
1993	4151.0	0.8093	1303.6	119.2	352.3	3151.7	626
1994	4358.1	0.9487	1391.2	60.0	390.1	3107.6	651
1995	4627.7	0.9746	1395.0	159.1	433.5	3435.2	692
1996	4723.5	0.9940	1444.8	54.5	494.4	3839.9	750
1997	4880.5	1.0327	1325.0	-3.2	564.5	3676.7	1109
1998	5027.6	1.1260	1187.5	36.5	616.2	3608.7	1417
1999	5181.4	1.1195	1351.7	-106.4	675.3	3537.9	1571
2000	5393.7	1.2094	1263.2	64.1	670.9	4109.4	2353
2001	5658.1	1.2540	1238.8	79.2	691.1	4272.7	2444
2002	5930.6	1.2896	1294.4	52.3	721.3	4424.3	2475
2003	6166.9	1.2933	1481.7	15.8	764.6	4857.5	2851

المصدر:

1، 6 : البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية، عدد خاص 2004.

2 : من 1976 - 2000 ، حسين طلافحة، العائد على التعليم في الأردن، في: العلاقة بين التعليم وسوق العمل في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004.

من 2001 - 2003 ، دائرة الإحصاءات العامة، التقرير السنوي لمسح العمالة والبطالة، 2003.

3، 4، 5 : دائرة الإحصاءات العامة.

7 : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، UNCTAD.

ملحق رقم (6): البيانات المستخدمة في التحليل القياسي

1994=100

مليون

Years	GDP (1)	Labor (2)	Capital Stock (3)	Import of Goods and Services (4)	Foreign Direct Investment (5)
1976	1689.4	0.3672	7432.061	1042.387	7.886
1977	1829.6	0.3795	8030.974	1290.934	12.522
1978	2098.1	0.3922	8570.93	1473.77	51.782
1979	2534.6	0.4053	9170.205	1847.388	67.732
1980	2818.1	0.4200	9985.78	1735.721	89.565
1981	3302.2	0.4354	11223.962	2048.357	207.094
1982	3534.2	0.4512	12280.645	2197.006	244.7
1983	3455.8	0.4677	13076.025	2245.018	255.098
1984	3604.1	0.4847	13777.708	2234.957	327.907
1985	3506.5	0.5024	14148.555	2270.626	297.761
1986	3699.5	0.5354	14556.565	2407.184	269.318
1987	3785.5	0.5557	15073.891	2550.145	278.857
1988	3840.8	0.5722	15583.6	2776.722	417.962
1989	3428.7	0.5835	16043.747	2272.098	474.519
1990	3419.3	0.6301	16807.761	2315.026	483.431
1991	3474.3	0.6466	17319.862	2204.946	444.765
1992	3972.9	0.7060	18293.693	2939.717	460.77
1993	4151.0	0.8093	19437.695	3064.366	470.948
1994	4358.1	0.9487	20498.746	3107.6	456.341
1995	4627.7	0.9746	21598.668	3034.629	481.587
1996	4723.5	0.9940	22564.965	3109.231	511.337
1997	4880.5	1.0327	23284.382	3043.626	746.968
1998	5027.6	1.1260	23829.103	3012.27	900.411
1999	5181.4	1.1195	24341.196	3026.433	1000.711
2000	5393.7	1.2094	24932.341	3433.083	1502.467
2001	5658.1	1.2540	25491.903	3487.918	1546.71
2002	5930.6	1.2896	26045.584	3545.112	1553.583
2003	6166.9	1.2933	26686.497	3519.928	1767.704

The Effect of Foreign Direct Investment and Imports on Economic Growth: The Case of Jordan

By:
Ziad Mohammad Arfat Abu-Lila
Supervisor:
Dr. Zakia Mishal

Abstract

The aim of this study is to measure and analyze the impact of both Foreign Direct Investment (FDI) and Imports (IMP) on Economic Growth (EG) of Jordan, over the period (1976-2003). To achieve this, a production function was utilized by using FDI and Imports as two distinct factors among factors of production.

This study examines the relationship between variables (FDI, IMP and EG) through Ordinary Least Squares (OLS) and Vector Autoregression (VAR). Where the results of Augmented Dickey-Fuller (ADF) indicate that the variables used in the study are stationary in level (except the ratio of Domestic Capital Stock to labor, where it is stationary in the first difference). The estimated of VAR suggest Economic Growth in Jordan is driven by the independent variables, and the testing of results also confirm that the foreign capital and imports causes Economic Growth. In addition, the study found a feed back causal relationship between imports and foreign direct investment. And unidirectional causal relationship from foreign direct investment to domestic capital, and from imports to domestic capital.

The empirical findings also indicate that the elasticity of foreign capital is 0.036, and the elasticity of imports is 0.684, whereas the contribution of domestic capital is 0.349.

Key words: Foreign Direct Investment, Imports, Economic Growth, Jordan.